

PROVISIONAL

A/42/PV.77
4 December 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي :	السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
م :	السيد مؤمن (نائب الرئيس) (جزر القمر)
م :	السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
م :	السيد كانييتي (نائب الرئيس) (باراغواي)

- سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٣] (تابع) :

- (أ) تقريراً اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا
- (ج) تقارير الامين العام
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (هـ) مشاريع قرارات
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللفظ الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

87-64460/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)سياسة الفعل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل العنصري (A/42/22 ، A/42/22/Add.1)
- (ب) تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا (A/42/45)
- (ج) تقارير الامين العام (A/42/659 ، A/42/691 ، A/42/710)
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/42/765)
- (هـ) مشاريع القرارات (A/42/L.26 ، Corr.1 و A/42/L.27 ، Corr.1 و A/42/L.28 ، Corr.1 و A/42/L.29 ، Corr.1 و A/42/L.30 ، Corr.1 و A/42/L.31 ، Corr.1 و A/42/L.32 ، A/42/L.36)
- (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/42/785)

السيد محمد (ترينيداد وتوباغو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لا يعد الفعل العنصري من الشؤون الداخلية الخاصة بجنوب افريقيا ، فقد تجاوزت هذه المشكلة الحدود الوطنية وأشارت مسائل سياسية واجتماعية خطيرة تشكل مصدر قلق لكل بلدان المجتمع الدولي . وينبغي لكل بلد أن يلتزم باتخاذ التدابير الملائمة الكفيلة بالقضاء على هذا النظام الخبيث للعنصرية المؤسسية والاستغلال والقمع الذي يدا ب على ممارسته النظام العنصري في جنوب افريقيا . والنتيجة المنطقية لذلك هي أن الفصل العنصري يجب اعتباره تهديدا للسلم والامن الدوليين يقتضي اتخاذ تدابير ملائمة بشأنه على الصعيد الدولي .

ويهدف النضال ضد الفعل العنصري الى القضاء الكامل على الفعل العنصري وإقامة دولة ديمقراطية غير عنصرية يتمتع جميع مواطنيها بنفس الحقوق والواجبات والالتزامات .

وفي الآونة الأخيرة ، ادعى نظام جنوب افريقيا القيام باصلاح الفصل العنصري عن طريق ادخال بعض التغييرات والاملاحات في عملياته السياسية . وإن ما يسمى بالتغييرات والإصلاحات ما هي إلا زيف ورياء ، يواكب تنفيذها استخدام هائل للقوة والارهاب بشكل لم يسبق له مثيل داخل جنوب افريقيا نفسها ، وشن أعمال العدوان على الدول المستقلة المجاورة بغية زعزعة استقرارها .

ويجب مواصلة النضال المناهض للفصل العنصري على جبهات عدة . إذ يجب اتخاذ تدابير لغرض عزل كاملة على نظام الفصل العنصري على الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية . وتحقيقا لهذا الهدف ، يتعين على المجتمع الدولي بوجه عام أن يضع نظاما للمعقوبات . غير أنه مما يدعو للأسف أن النظام الذي وضعناه لم يكن شاملا أو فعالا . ف منذ ١٩٧٧ فرض مجلس الأمن حظرا إلزاميا على توريد السلاح الى جنوب افريقيا ، بيد أن عدة بلدان لا تزال تورد اليوم التكنولوجيا والمعدات العسكرية والنووية لجنوب افريقيا ولا تزال تستجلب منها معدات عسكرية وما يتصل بها من عتاد . ولا يزال النفط الخام والمنتجات النفطية تُورّد وتُنقل الى جنوب افريقيا ، ولا تزال التكنولوجيا الخاصة بالتنقيب عن الهيدروكربونات وإنتاجها وباستحداث موارد بديلة من الطاقة تقدم اليها . وما زالت جنوب افريقيا تتلقى استثمارات وقروضا أجنبية جديدة ، ولن تؤدي إعادة الجدولة التي جرت مؤخرا لديون جنوب افريقيا إلا الى تعزيز النظام . وفي المجال الرياضي والثقافي ينبغي تكثيف المقاطعة ووقف رحلات الخطوط الجوية والسياحة .

وينبغي لكل بلد على حدة وللمجتمع الدولي في مجموعه ، الذي يعمل في إطار مؤسسي دولي ، تحديد الطرائق العملية واتخاذ إجراءات ملمومة من أجل هيكلة المعقوبات وتكثيفها وإضفاء الطابع العالمي عليها . ذلك أن وفد بلادي مقتنع بأن التحرك الدولي المتعاضد مقترنا بالنضال الوطني قد سبب قدرا من الانزعاج لنظام الفصل العنصري .

إن التدابير التي اتخذت لغرض العزلة على جنوب افريقيا على المستوى السياسي قد أصابها الوهن من جراء عدد من التدابير غير السديدة . وأول هذه التدابير بالطبع هو سياسة "الارتباط البناء" المزعومة . وقد كان الفصل حليف هذه السياسة منذ نشأتها ، نظرا لاستنادها الى المفهوم القائل بأنه يمكن إيجاد قدر من الاتفاق مع نظام جنوب افريقيا ، ولتمورها إمكانية إصلاح نظام الفصل العنصري . ويهيب وفد بلادي بأمصار هذه السياسة الزائفة ودعاتها أن يتخلوا عنها كلية وإلى الأبد . ومما يفتقر بالمثل تماما الى الصحة ، ذلك المفهوم الجغرافي الاستراتيجي القائل بأن بقاء نظام

الفصل العنصري أساسي لأمن الغرب . ولكن من البديهي أن خير ضمان لذلك يتمثل في وجود حكومة ديمقراطية حقة في جنوب افريقيا تؤيد حقوق الإنسان وكرامته وتصورها . بل لقد ذهبت إحدى الحكومات الغربية ، التي تدعي أنها تتعاطف مع محنة السود في جنوب افريقيا ، الى حد القول بأنها لا تستطيع بسبب استثماراتها الضخمة في جنوب افريقيا أن تتخذ التدابير الواجبة للقضاء على هذا الشكل البالي من العنصرية المؤسسية . وإن هذا الموقف وهذه السياسة اللذين يضعان الربح فوق احترام حقوق الإنسان لهما بحق مجردان من الضمير وقصيرا النظر .

ويبدو أيضا أن بعض الحكومات الغربية قد امتنعت عن اتخاذ إجراء سياسي حاسم ضد نظام الفصل العنصري بسبب انشغالها على مستقبل البيض في جنوب افريقيا ، أي قلقها على عنصر "أقرب الأقرباء" . ودعوني فقط أذكر بأن عنصر أقرب الأقرباء ، الذي سبق الاستناد اليه لدى معالجة مسألة روديسيا الجنوبية ، قد فقد كل اعتبار لأن روديسيا الجنوبية أصبحت دولة زمبابوي متعددة الأعراق والمستقرة والتقدمية .

خلاصة القول ، إن وجود نظام الفصل العنصري ذاته في جنوب افريقيا يفرز خطرا على السلم والأمن الدوليين ، بسبب اللجوء الى سياسة البطش والإرهاب على الصعيد الداخلي ، ومواصلة العدوان على الدول المجاورة في آن معا . لذا تدعو الحاجة الى تكثيف النضال ضد الفصل العنصري ، وينبغي أن يتضمن ذلك الاجراءات التالية .

أقد سبق للأمم المتحدة أن وصفت الفصل العنصري بأنه جريمة ضد الإنسانية ؛ وينبغي النظر الآن في توسيع نطاق ومجال الأنشطة المتوخاة في الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها .

وينبغي فرض العقوبات الإلزامية الشاملة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ؛ ويدرك وفد بلادي تماما أن إرادة المجتمع الدولي قد أحبطت بلجوء بعض البلدان الى أساليب إجرائية بالية . وقد آن الوقت كي يبتكر المجتمع الدولي آليات بديلة لمنع عرقلة إرادته .

وتتحمل كل البلدان كتدبير مؤقت ، المسؤولية عن الإنفاذ الصارم للتدابير التي قطعت على نفسها عهدا بتطبيقها .

وينبغي زيادة الدعم المقدم الى دول خط المواجهة لتمكينها من أن تتحمل بشكل أفضل الضغوط التي تفرضها عليها جنوب افريقيا .
وينبغي تكثيف حملة الرأي العام الدولي حتى يصبح كل فرد أكثر وعيا بأنه يتحمل مسؤولية مباشرة عن استئصال شأفة الفصل العنصري في جنوب افريقيا وعن إقامة مجتمع وحكومة ديمقراطيين يُمكن لكل فرد أن يتمتع في إطارهما بحياة قوامها احترام النفس والمساواة والكرامة .

السيد ماي ايلا (غينيا الاستوائية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :
سيادة الرئيس ، يود وفد بلادي أن يضم صوته الى صوت الذين تقدموا اليكم بأطيب التمنيات ، وأن يُعرب عن ثقته بأن هذه المناقشة ستقدم في ظل قيادتكم المستنيرة إسهاما قيما في دراسة البند ٣٣ من جدول الأعمال المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" .

مرة أخرى نجتمع في هذه الجمعية العامة لنبحث على وجه التخصيص ، كما حدث في السنوات السابقة ، سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . إن تعنت نظام الاقلية هذا الذي يمارس سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا لا يُعرض للخطر السلم والاستقرار في تلك المنطقة الهامة من القارة الافريقية فحسب ، بل إن من شأنه أيضا ، إن استمرت تلك السياسة مع ما سيترتب عليها من عنف ومعاناة ، أن يُعرض العالم لكوارث يتعذر تدارك آثارها .

وعند المستوى الحالي للتقدم العالمي ، يكون من الإهانة للمجتمع الدولي ومن غير المقبول أن تؤيد بعض الدول التي تتحمل مسؤوليات خاصة عن ضمان احترام مبادئ الميثاق ، بسبب بعض ممالحها الخاصة ، وجود نظام محكوم عليه بالزوال بحكم طبيعته ذاتها .

وما زال الجنوب الافريقي مسرحا لصراعات جديدة . فالحالة تتدهور من يوم لآخر إذ تضاعف الاقلية من جهودها الرامية إلى إدامة سياستها العنصرية . ويتفاقم هذا أيضا من جراء كل عمل عسكري يقوم به نظام بريتوريا ضد الشعب الناميبي ودول خط المواجهة . وفي مواجهة هذه الحالة ، يطالب الرأي العام العالمي ببذل جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي لإرغام سلطات بريتوريا على تغيير سياستها .

وتؤيد غينيا الاستوائية دوما قرارات الجمعية العامة التي تطالب بفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري ، وتبذل جهود متضافرة لتحقيق القضاء التام على الفصل العنصري . لذلك فإننا نجد من غير المفهوم أن تعارض تطبيق هذه الجزاءات بعض البلدان التي أسهمت أكبر إسهام في تعريف المبادئ الديمقراطية وتطبيقها في مجتمعات متعددة متعددة الأعراق .

وتكرر غينيا الاستوائية من جديد الإعراب عن قلقها العميق إزاء الممارسة المستمرة لسياسة الفصل العنصري . وبالمثل ، نستنكر مناخ القمع السائد ، وقيام الحزب الوطني بإجراء انتخابات مقصورة على البيض في أيار/مايو من هذا العام ، بفرض إعادة تأكيد سلطة الحزب ، وإضفاء الصبغة الشرعية على خطته الدستورية الرامية إلى تشكيل حكومة قائمة على أساس اعتبارات عرقية ، وكانت نتيجة تلك الانتخابات هي عودة الحزب الوطني إلى السلطة بأغلبية كبيرة ، وهذا انعكاس لمخاوف وتعننت معظم الاقلية البيضاء ، وشقتها بما يعد به الحزب الوطني من استتباب الأمن وإشاعة الاستقرار .

إن بلادي ترفض الخطة الدستورية التي وضعتها حكومة بريتوريا لتوطين الافارقة في المناطق الحضرية خارج مسقط رؤوسهم ، لاننا نعتبر ذلك بمثابة سياسة استيلاء وقسر . ونحن - بالمثل - نشجب إضفاء الطابع المؤسسي على احتلال رجال الشرطة والجيش

لمدن السود ، بما في ذلك القيام بوضع رجال مسلحين في المعاهد التعليمية ، وفرض حالة الطوارئ التي تسببت في إزهاق أرواح الكثيرين من الناس نتيجة للعنف السني تمارسه الشرطة ضد العمال المضربين والطوائف التي تقاوم الترحيل الإجباري .

وعلى الرغم من زيادة القمع ، فما زالت مقاومة الفصل العنصري في جنوب افريقيا آخذة في التزايد . فحركات التحرر الوطني ، وحركة نقابات العمال السود ومنظمات الطلاب والشباب والمؤسسات الدينية وقادتها ، كلها تعطي أبعادا جديدة للكفاح المناهض للفصل العنصري . ولم يتمكن النظام من إيجاد قادة حقيقيين على استعداد للتعاون معه في تنفيذ خطته للإصلاحات المزعومة ، التي لا تستهدف سوى إدامة الفصل العنصري .

وعلى ضوء التطورات الأخيرة في جنوب افريقيا ، وإعطاء قوة دفع جديدة ، للتدابير الدولية المتضافرة لمناهضة الفصل العنصري ، تحت بلادي المجتمع الدولي على أن يطالب نظام بريتوريا برفع حالة الطوارئ ، والإفراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين الآخرين ، وضمان العودة الآمنة للمنفيين السياسيين ، ورفع الحظر المفروض على حركات التحرر الوطني والمنظمات السياسية . كما تؤكد بلادي من جديد إدانتها لسياسة الفصل العنصري وممارساته ، والقمع الذي يفرضه نظام جنوب افريقيا داخل البلاد ، وأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي يقوم بها في المنطقة ، لانها تشكل جرائم ضد الإنسانية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . ونحن ندين أيضا إعدام المقاتلين من أجل الحرية الذين يلقي القبض عليهم في جنوب افريقيا ، ونطالب بعدم تنفيذ حكم الإعدام فيمن صدر ضدهم هذا الحكم .

وإذ تدرك الأمم المتحدة أن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا مازالا يرزحان تحت وطأة سياسة الفصل العنصري التي ينتهجها نظام بريتوريا ، فإنه يتعين عليها أن تضاعف جهودها لتأمين الانتقال السلمي إلى مجتمع ديمقراطي تماما يمكن فيه لكل المجموعات العرقية أن تعيش في سلم ، إذ أن أي طريق آخر سيؤدي إلى عنف لم يسبق له مثيل في المنطقة . وإذا لم نقم اليوم بإجراء قوي ، فإن الاوان سيكون قد فات فسي الغد .

السيد مودينغي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : في خطاب له أمام برلمان جنوب افريقيا في عام ١٩٥٥ ، قال أحد مهندسي نظام الفصل العنصري ، وهو يوهانس . غ . ستريدم الذي كان رئيسا للوزراء آنذاك - قال عن سياسات الفصل العنصري :

"مهما ما شئت ، عقدة التفوق أو هيمنة الرجل الابيض على الاسود ، فهي بأي اسم سميتها ستظل سيطرة . إنني أتكلم بصراحة فظة قدر المستطاع ، ولست أقدم أي أعذار . فلماذا أن يتسيد الرجل الابيض أو أن يأخذ الرجل الاسود زمام الامور بيده . والطريقة الوحيدة التي يستطيع الاوروبيون بها أن يواصلوا التفوق والتسيّد هي السيطرة ، والطريقة الوحيدة التي يستطيعون أن يواصلوا بها السيطرة هي حرمان غير الاوروبيين من حق التصويت . ولو لم نكن نتمتع بذلك الحق ما كنا هنا في البرلمان اليوم . ففي ظل القوانين القائمة يستحيل على الاهالي - مهما تمتعوا بالجدارة أو بأي شيء آخر - أن يمسكوا بزمام الحكومة في أيديهم ، إذ أن حكومة البلاد في يد الرجل الابيض نتيجة لقوانين الامتياز . ولهذا السبب يظل الرجل الابيض هو السيد في جنوب افريقيا" .

إن القضية في جنوب افريقيا هي قضية الصوت الواحد للرجل الواحد ، والصوت الواحد للقيمة الواحدة . فالسيد مانديلا لا يعنيه أن يسبح مع بوتا سواء في المحيط الهندي أو في المحيط الاطلسي ، أو حتى في أحواض السباحة المحلية بمدينة الكاب ، لكن ما يعاني من أجله ، وما هو على استعداد للتضحية بحياته في سبيله إذا اقتضى الامر ، هو أن يسبح مع بوتا في مباني البرلمان بمدينة الكاب .

ومن ناحية أخرى ، يقول السيد بوتا إنه لن يوافق إطلاقاً على أن يكون هناك صوت واحد للرجل الواحد في جنوب افريقيا وهو يتذرع بأن مثل هذا النظام سيؤدي إلى سيطرة الغالبية على الاقلية . فحكم الاغلبية أمر بغيض في نظر بوتا ، الذي يريد ما يطلق عليه تقاسم السلطة . لكن ما هو ذلك النصيب من السلطة الذي ينبغي أن تحصل عليه الغالبية ؟ إن بوتا واضح كل الوضوح في هذه النقطة . فهو يرى أن السلطة يجب

تقاسمها على نحو يحول دون سيطرة الأغلبية ؛ أي أنه لا ينبغي أبدا أن يكون هناك حكم للأغلبية في جنوب افريقيا . وبما أن الأغلبية في جنوب افريقيا سوداء ، فهذا يعني في الواقع أنه لا يمكن أن يقوم حكم للسود أبدا في جنوب افريقيا ، وفقا لما يراه بوتس ومن ثم ، فإن اصلاحات بوتس المزعومة لا تعني سوى إعادة إصدار نسخ جديدة من الامر الواقع لسيطرة البيض ؛ وكما قال ستريدوم :

"إما أن يسيطر الرجل الابيض أو أن الرجل الاسود سينتزع زمام الامور . . . والطريقة الوحيدة التي يستطيع بها الرجل الابيض الإبقاء على سيطرته هي حجب حق التصويت عن غير الاوروبيين" .

هذه بالضبط هي الطريقة التي ينظر بها بوتس إلى الموضوع ، ويجب النظر إلى الإصلاحات المزعومة التي يدعيها من خلال تحريفات الافريكان لهذا المفهوم .

إن ما يسمى بالاصلاحيات التي يسعى نظام بريتوريا الى اقناع المجتمع الدولي بها أمر زائف . فمن الواضح أن أي اصلاح تقبل به بريتوريا لابد وأن يكون إصلاحا يحمي هيمنة البيض في جنوب افريقيا . وإن مشروع القانون الذي قدم الى البرلمان في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الذي تسعى بريتوريا بواسطته الى إنشاء ما يسمى بالمجلس الوطني الذي يتوخى أن يعطي للسود دورا في ادارة شؤون البلد ، ينبغي أن يعامل بما يستحق من ازدراء . إن هذه الحيلة ليست بجديدة ولا ينبغي أن تنطلي على أحد . وفي الواقع ، جربت بريتوريا هذا من قبل ومنيت بفشل ذريع ، وما هذا إلا إعادة عرض لفيلم قديم . تذكرون أن نظام بريتوريا أنشأ في عام ١٩٢٦ ، بواسطة ما يسمى بقانون شؤون السكان الاصليين ، مجلسا لتمثيل السكان الاصليين ، وهو هيئة مثل فيها السود وكان يفترض أن تلعب دورا في ادارة شؤون البلد . غير أن النتيجة كانت مناقضة لذلك تماما ، فقد سجل التاريخ أن مجلس شؤون السكان الاصليين كان هيئة جرى تجاهل قراراتها باستمرار ، وبالتالي لم يكن لها أي أثر يذكر في ادارة شؤون البلد . وفي الحقيقة ، فإن السيد هندريك فيروود - الذي يحتل في نظام الفصل العنصري مكانة تليق بشخصية "الدكتور جيكيل" الروائية الشريرة - عندما أصبح وزيرا للشؤون الداخلية ، دعا مجلس السكان الاصليين الى الانعقاد لا لشيء إلا ليخبره بالحاجة الى الفصل العنصري . لقد كان مجلس السكان الاصليين ، الذي حل في عام ١٩٥١ ، شبيها بكلب مخيف الشكل لكنه بلا أسنان .

إن حيلة جنوب افريقيا الجديدة الرامية الى إعادة تقديم صورة قديمة في قالب جديد من مجلس السكان الاصليين من خلال ما يسمى بالمجلس الوطني لا تعدو أن تكون محاولة تستهدف خداع المجتمع الدولي وجره الى الاعتقاد بأن تغيرا ذا بال يجري في جنوب افريقيا . إنه تكتيك محكوم عليه بالفشل ، شأنه في ذلك شأن سلفه التمس . ويعرف معظمنا أن فلسفة الفصل العنصري تؤكد على فصل الاعراق وعلى ترسيخ هيمنة الاقلية البيضاء في جنوب افريقيا . فهي تنص على أن مكانة المرء في جنوب افريقيا تتحدد في جانبها الاكبر ، لا بمقدرته أو جهده وإنما بلون جلده ، أي أن تلك الصفة في لون جلد المرء هي التي تحدد أين يولد وأين يعيش وأين يعمل وأين يموت وأين يدفن .

ونعلم أيضا أن الأمم المتحدة قد أعلنت أن الفصل العنصري جريمة ضد البشرية
تفتقر إلى أي تبرير خلقي ، ولكن من الجائز أن يخف هذا النظام وأثره المدمر على
الاقتصاد قد لا يكون معروفا على الدوام . فقد قيل أن بوسع جنوب افريقيا أن تكون
أغنى بنسبة ٥٠ في المائة مما هي عليه لو ألغي نظام الفصل العنصري اليوم . ونظرا
لسياسة الفصل العنصري ، فإن جنوب افريقيا وما يسمى بالاطوان المستقلة التابعة لها
لديها موظف مدني واحد لكل ٢٧ فردا من سكان جنوب افريقيا ، وهذا رقم مرتفع
للفاية . ومرة أخرى ، بسبب سخافات الفصل العنصري ، يوجد في جنوب افريقيا خمسة
رؤساء وزراء ، واحد حقيقي وأربعة وهميون ، ولكنهم جميعا يتقاضون رواتب ؛ ويوجد
خمسة وزراء مالية ؛ وخمسة وزراء خارجية ؛ وخمسة وزراء دفاع ؛ وخمسة وزراء تعليم ؛
وسنة وزراء إسكان ، وهلم جرا .

ويوجد فيها عدد مما يسمى بالوزراء الرئيسيين يتولون مسؤولية بعض الاطوان ،
كما يوجد ١٥١ إدارة حكومية وحوالي ٣٠٠ عضو برلمان .

وكل هذا لسكان لا يتجاوز عددهم ٣٠ مليون نسمة إلا قليلا . ولو لم تكن جنوب
افريقيا بحاجة إلى هذا العدد الضخم من ادارات الخدمة المدنية والادارات الحكومية
ليتمكن لها خدمة الفصل العنصري ، لو فرت حوالي ٥٦ بليون راند في عام ١٩٨٥ وحده ،
وسددت جميع ديونها الدولية . ولكي تحمي نظام الفصل العنصري من مناوئيه في
الداخل ، كانت جنوب افريقيا في عام ١٩٨٦ تقتل بمعدل ٣,٥١ شخصا في اليوم وتلقي
القبض على السكان بمعدل ٣٠,١ كل يوم وتحتجز ٨٢,٦ شخصا يوميا .

وبالإضافة إلى الابطال المعروفين جيدا الدين يذوون في سجون بريتوريا ، هناك
جيل آخر أسير الآن في مؤسسات الخزي والعار تلك . إن هذا لجيل الجديد من الرهائن
الاطفال ، أطفال في سن الخامسة أو السادسة أحيانا . إن كون المرء أبا في مدن السود
في جنوب افريقيا اليوم كابوس مزعج ، لأن المرء لا يستطيع أن يرسل ولده إلى محل بقالة
دون أن يخشى أن يوقفه البوليس ويضربه ويلقي القبض عليه دون أي سبب . بل أن دوريات
الشرطة والجيش التي تجوب المنطقة قد تطلق النار على الاطفال وهم يلعبون في ساحات
بيوتهم . وقد يحضر رجال الشرطة إلى البيوت في منتصف الليل ويأخذوا الابناء والبنات .

وقد تحاصر القوات الابناء في المدارس وتلقي القبض على طلاب مدرسة بأكملها . وقد يتعرض الاطفال المحتجزون، الذين قد لا توجه اليهم تهمة على الاطلاق ، للضرب والتعذيب ، دون أن يستطيع أحد أن يعرف ما اذا كانوا محتجزين أو أين يجري احتجازهم .

إن معاناة أطفال السود في ظل نظام الفصل العنصري اليوم قضية رئيسية لا يمكن تركها الى اليوم الذي تُحرر فيه جنوب افريقيا من العبودية . وفي مؤتمر دولي معني بالاطفال والقانون عقد مؤخرا في مدينة هراري ، عاصمة بلدي ، كشف النقاب عن أن أطفالا تقل أعمارهم عن ١٨ عاما ، بما في ذلك أطفال لا تتجاوز أعمارهم الخامسة ، أُخضعوا في الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) الى المستويات التالية من عنف الشرطة : قتل ٣٠٠ طفل وجرح ١٠٠٠ طفل واحتجز دون محاكمة ١١٠٠٠ طفل وألقي القبض على ١٨٠٠٠ طفل لقيامهم بأنشطة احتجاجية ، وسجن ١٧٣٠٠٠ طفل في الزنازين انتظارا للمحاكمة . إن هذا يبدو وكأنه قائمة خسائر عسكرية ، ولكنها قائمة عار .

إن قصص الاحتجاز والتعذيب والقتل تتردد على نحو مرعب . وبمرور الزمن ، تبدو جميع القصص متشابهة ، لا تتميز الواحدة منها عن الاخريات . ومن الامثلة على ذلك : أولاد يلعبون ، سواء في ساحة المدرسة أو في ساحات بيوت آبائهم . تحضر قوات الامن أو الشرطة وتأمروهم بالاصطاف ، حيث تركلهم وتضربهم وتأخذهم الى مراكز الشرطة ، حيث تستمر المعاملة نفسها . إنهم يستجوبون ويحبسون حبسا انفراديا لايام أو أسابيع أو شهور ، يجري خلالها استجوابهم يوميا ، وذلك في أغلب الاحيان للحصول على أسماء الطلبة الذين يشاركون في أنشطة مناهضة للفصل العنصري ، مثل المقاطعة . وأحيانا توضع القيود في أيدي هؤلاء الاطفال ويحصر الواحد منهم بين جدار وطاولة تدفع للضغط على خصره . وأحيانا يدوسهم رجال الشرطة بالاقدام وهم يقفزون فوقهم . ويُمضى الكثيرون منهم ليلي عديدة دون نوم ويخضعون لشتى أشكال التعذيب ، بما في ذلك صب مياه باردة عليهم أو تعذيبهم باستخدام التيار الكهربائي . وقد كشف النقاب في مؤتمر هراري عن أن صبيا يبلغ من العمر ١١ عاما أيقظه رجال الشرطة في أواخر شهر تشرين الاول/اكتوبر الماضي الساعة ٢ صباحا .

وأخذه مع شقيقته ذات الاربعة عشر عاما إلى عربة تُقل ثمانية أطفال آخرين . وسيق هؤلاء الاطفال إلى قسم الشرطة وأودعوا الزنازين وحرّموا من الطعام مدة ١٦ ساعة . وفي اليوم التالي أُستجوب الطفل الذي يبلغ من العمر ١١ عاما . وحتى عندما ذكر أنه لم يشترك في احراق السيارات والمدارس في مناطق المدن السوداء انهال عليه أحد رجال الشرطة ضربا ، وفقد أربعا من أسنانه . وبعد ما يقرب من أربعة أسابيع نقل إلى أحد السجون . كان وجهه متورما ولم يكن يستطيع أن يتناول الطعام إلا أنه لم يُسمح بعرضه على طبيب . واحتجزت طفلة أخرى تدعى فاني غوسوكا وتبلغ من العمر ١١ سنة لمدة ٥٧ يوما بدون محاكمة .

هذه الحكايات لا تنتهي . لقد ضُرب أحد الاطفال بقبضات الايدي وأعقاب البنادق ، واختفي آخر بكل بساطة ، وعذب آخر بالصدمة الكهربائية في عموده الفقري ، وهدد آخر باحرقه حيا . وأصيب طفل برصاص الشرطة بينما كان يلعب في الشارع ، وأطلق الرصاص على آخر من الخلف بينما كان رهن الاعتقال .

وثمة بُعد جديد يضاف الآن إلى المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة المخصصة لاطفال جنوب افريقيا السود . ففي السجون يتعرض الاطفال السود حاليا لأنواع مختلفة من الضغوط لحملهم على الموافقة على الالتحاق بما يسمى بمعسكرات "إعادة التوجيه" ليمروا بعملية غسل للدماغ وإعادة التأهيل المزعوم التي قد تستغرق شهرا كاملا قبل أن يعودوا إلى مجتمعاتهم . وفي هذه المعسكرات يجري غسل دماغ الاطفال ويتعرضون للضغوط ليصبحوا مرشدين أو متواطئين مع النظام . انهم يتحولون إلى نوع من الشبيبة الهتلرية .

إننا نعلم أن هذه المعسكرات قائمة . وقد كشف أعضاء البرلمان المعارضون عن وجود هذه المعسكرات حتى الآن أمام برلمان جنوب افريقيا في ١١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وهذه المعسكرات مرتبطة بجهاز الأمن الوطني التابع لنظام الاقلية العنصرية ، وتديرها لجان الادارة المشتركة التي يوجد ما يقرب من ٥٠٠ منها في كل أرجاء البلد . أما اللجان الأكثر اهمية فيشرف عليها ضباط القوات المسلحة الذين يقومون بدور رئيسي على

كل الأصعدة ، بما في ذلك معيد اللجان المحلية . وهذه اللجان جزء من نظام الادارة الامنية الوطني الشامل الذي انشأه نظام الفصل العنصري بعد أن اعتمد استراتيجية الحرب الشاملة عام ١٩٧٧ . ويجيء على رأس النظام مجلس أمن الدولة ، ويتألف من بوتس رئيس جنوب افريقيا ، ويتكون من رئيسي الشرطة والجيش والوزراء الذين يحتلون مناصب تعتبر ذات أهمية استراتيجية .

وليس بوسع المجتمع الدولي أن يظل صامتا في مواجهة هذه الاعمال التي يقتربها نظام بريتوريا . إن الجمعية العامة يجب أن تطالب بالافراج الفوري عن المحتجزين والمسجونين من الاطفال . وإن الطريقة التي تعامل بها جنوب افريقيا الاطفال السود جريمة لن يصدر التاريخ حكمه بسببها على جنوب افريقيا فحسب بل علينا جميعا . ماذا فعل الانسان المتحضر ليقف هذه الاعمال الهجرية ؟ إننا جميعا علينا التزام تجاه هؤلاء الاطفال وتجاه أنفسنا لوضع حد لهذا النوع من الارهاب الذي تمارسه الدولة ضد الضعفاء والعزل . فلتعلم بريتوريا أن البشرية قد شار غضبها وأنها ليست على استعداد للحط من قدر معاييرها الاخلاقية بالظهور بمظهر المستسلم لوحشية بريتوريا تجاه الاطفال . إننا نطالب باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا وبدعم الحملة الرامية إلى فتح سجون الفصل العنصري .

ولا يسمى نظام بريتوريا للهيمنة على أغلبية سكان جنوب افريقيا فحسب ، بل أن النظام - عن طريق السياسات التي تنتهج العدوان وزعزعة الاستقرار - يسمى إلى فرض السلم الافريكاني على بقية الجنوب الافريقي كوسيلة لحماية سياسات الفصل العنصري . وفي هذه السنة وحدها شنت بريتوريا عدة هجمات مباشرة وغير مباشرة دون أية استفزازات على دول خط المواجهة . ففي ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ضرب الغدائيون العنصريون أعماق زامبيا بالطائرات العمودية ، فقتلوا أربعة من الزامبيين وهدموا بنايتان . إنني وأنا أتكلم اليوم يحتل الآلاف من قوات جنوب افريقيا الجزء الجنوبي من أنغولا منتهكين بذلك سيادة ذلك البلد وسلامته الاقليمية .

إن الجمعية العامة ينبغي ألا تهدر أية فرصة لادانة هذا العمل العدواني الذي وقع دون استفزاز ضد شعب أنغولا . وينبغي عدم السماح لبريتوريا بمواصلة الاستهانة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وغيره من قواعد السلوك في العلاقات الدولية بين الدول دون عقاب . ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب التأكد من محاسبة العنصريين فسي بريتوريا . وينبغي منح شعب أنغولا كافة أشكال المساعدة اللازمة لمقاومة هذا العدوان .

وإن أعمال زعزعة الاستقرار التي يمارسها نظام الفصل العنصري تتجاوز مجرد الغزو المباشر للدول المجاورة . فالنظام يستخدم العصابات في موزامبيق ، وأنغولا ، وزمبابوي ، وزامبيا لمحاولة الاطاحة بالحكومات الشرعية لهذه البلدان . إن هؤلاء العملاء يقتربون أعمالا بشعة من قتل واغتصاب ومضايقة عامة للأبرياء في هذه البلدان . وفي تموز/يوليه من هذا العام ، علمنا مع الشعور العميق بالصدمة والاشمئزاز بمقتل ٢٨٦ موزامبيقي عن عمد على أيدي عصابات حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق فسي اقليم انهامباني جنوب موزامبيق . وكان من بين هؤلاء الضحايا الحوامل والأطفال والمرضى في المستشفيات الذين قطعت العصابات آذانهم وأنوفهم . وقد اقترفت عصابات حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق منذ ذلك الحين العديد من جرائم القتل ضد المدنيين الأبرياء هناك .

إن التكلفة التي تفرضها على بلدان الجنوب الأفريقي أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها بريتوريا تكلفة باهظة ، إذ يتعين على بلدان المنطقة أن تحول مواردها الشحيحة التي كان ينبغي استخدامها من أجل التنمية إلى الدفاع عن أراضيها ضد عدوان بريتوريا . وترتب على ذلك أن تقوض مستقبل تنمية هذه البلدان على نحو خطير . ولئن كان الجفاف وغيره من الكوارث الطبيعية مسؤولة عن الجوع في أرجاء أخرى من العالم ، فإن الفصل العنصري في الجنوب الأفريقي هو العامل الرئيسي المسؤول عن سوء التغذية وتجويع الآلاف من الأشخاص . ولست في حاجة إلى تكرار الروايات المخيفة التي نشرت في تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تحت عنوان "أطفال خط المواجهة" ، بغية توضيح الحالة المتدهورة في الجنوب الأفريقي .

لقد أثبتت الأحداث التي وقعت في السنة الماضية من جديد ، ودون أدنى شك ، أن النظام العنصري في جنوب افريقيا لا يقبل التعقل وأنه لن يتحرك للقضاء على نظام الفصل العنصري الاثم اذا لم يُرغم على هذا . لذا فمن الملح أن يتحرك المجتمع الدولي دون مزيد من الإبطاء لفرض جزاءات الزامية شاملة على نظام بريتوريا بغية حمله على الاصفاء لصوت العقل ووضع حد للمعاناة في الجنوب الافريقي . لقد أبدى المجتمع الدولي صبرا هائلا على مر السنوات ، إلا أنه للأسف لم ينتزع أي رد ايجابي من جانب الحكام العنصريين في جنوب افريقيا . لقد حان وقت العمل . ونحن نطلب إلى من مدّوا يد العون إلى نظام بريتوريا في الماضي بممارستهم لحق النقض (الغيتو) أن يعيدوا النظر في مواقفهم وأن ينضموا للمجتمع الدولي في سعيه العادل لانهاء الفصل العنصري .

وإلى أن يحدث ذلك ، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يبذل جهدا متضافرا لتنسيق تنفيذ مجموعة الجزاءات المختلفة التي اعتمدها بالفعل عدد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة . ولكي تكون هذه الاجراءات فعالة ، فإن من المهم تنفيذها في إطار الامم المتحدة وأن تكون شاملة والزامية .

إن المجتمع الدولي بتوحيده مع فرض الجزاءات على نظام بريتوريا ينبغي أن يزيّد من دعمه لدول خط المواجهة ولحركات التحرر بغية تمكينها من مقاومة عدوان بريتوريا . ونحن نشني على تلك البلدان التي قدمت بالفعل اسهامات لهذه القضية عن طريق صندوق افريقيا لمقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري والقنوات المتاحة الأخرى ، ونحث أولئك الذين لم ينحوا هذا المنحى على الانضمام إلى هذه القضية النبيلة .

وفي الختام اسمحوا لي أن أشارك الذين تكلموا قبلي في الاعراب عن تقديرنا للأعمال الممتازة التي تقوم بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والدور الحيوي الذي تؤديه الوحدة الإذاعية الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في إطار إدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة ، في ابقاء المجتمع الدولي وشعوب إفريقيا المضطهدة على علم بالقضايا . ويتمهد وفد بلدي بالعمل بشكل وثيق مع هذه الوكالات كي يكفل لعملها المهم الاستمرار والانتقال من قوة إلى قوة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : سمعنا آخر المتكلمين في

المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال .

أعطي الكلمة لممثل نيجيريا الذي يرغب في عرض مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب إفريقيا" ومشروع القرار A/42/L.30 و Corr.1 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

السيد غاربا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم مقدمي

المشروع ، ومن بينهم وفد بلدي ، أتشرف بعرض مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب إفريقيا" ومشروع القرار A/42/L.30 و Corr.1 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" .

وأود أولاً استعراض انتباه الجمعية إلى الجهود التي بذلها هذا العام مقدمو مشاريع القرارات A/42/L.26 إلى A/42/L.30 بطرح مشاريع القرارات الخمسة بحيث يركز كل منها على موضوع بعينه ، وفي لغة غير عاطفية وواضحة ومتزنة وموجزة أيضا . وسوف تقدر الجمعية ما بُذل من اختصار كبير في طول مشاريع القرارات ومن الاقتصاد في فقرات الديباجة على الحد الأدنى لدرجة أزيل معها تماما أي ازدواج . وحتى في المحتوى حاولنا أن نتحاشى الادانات ، مستجيبين إلى بعض التعليقات التي أبدتها في الماضي عدد من البلدان . ويحق لي القول إن مقدمي المشاريع قد بذلوا جهدا صادقا

لتسهيل القبول بهذه المشاريع على نطاق واسع . وبعد أن استمعت إلى البيانات المدلى بها في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال ، فسوف يدهشني ألا تولي معظم البلدان الغربية تأييدها لهذه المشاريع جميعا . ويحدونا الأمل المخلص في أننا سنرى في التصويت استجابة ملموسة وبناءة للجهود التي بذلناها هذا العام .

وأود الآن أن أعرض أولا مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 بشأن "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" . إنه ببساطة مشروع قرار درجت الجمعية العامة على اعتماد مثله في الماضي في شكل أطول تحت عنوان "الحالة في جنوب افريقيا" . على أن منحنى مشروع القرار يستند إلى تقرير اللجنة الخاصة ، ولاسيما الأجزاء التي تعالج استعراض التطورات في جنوب افريقيا ونتائج وتوصيات التقرير . وفي فقرات ديباجته نعرب عن قلقنا إزاء تصاعد القمع والارهاب الذي ترعاه الدولة ضد الغالبية الساحقة من شعب جنوب افريقيا ، على نحو ما يشهد به تمديد حالة الطوارئ والاحتجازات والتعذيب والقتل ، ولاسيما قتل الأطفال ، والاستخدام الشائن لجماعات الامن التي تستخدم كتائب للقتل ، فضلا عن الرقابة على الصحف . كما يعبر مشروع القرار في ديباجته عن السخط الذي أعرب عنه جميع المتكلمين من هذه المنصة خلال هذه المناقشة إزاء أعمال النظام المعني في العدوان وزعزعة الاستقرار ضد الدول الافريقية المستقلة المجاورة ، واستمرار احتلاله غير الشرعي لناميبيا .

وفي الفقرة ١ من المنطوق تؤكد الجمعية العامة من جديد تأييدها الكامل لشعب جنوب افريقيا تحت قيادة حركات تحريره الوطني في الكفاح للقضاء على الفصل العنصري وبناء جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير مجزأة وغير عنصرية . وقد أعرب جميع الذين تكلموا من هذه المنصة عن عزمهم على استئصال الفصل العنصري وعلى رؤية جنوب افريقيا حرة وعادلة وغير عنصرية .

وتؤكد فقرة المنطوق ٢ من جديد شرعية كفاح شعب جنوب افريقيا وحقه في اختيار الوسائل الضرورية ، بما فيها المقاومة المسلحة ، للقضاء على الفصل العنصري . وأود استعراض انتباه الجمعية إلى كلمة "مقاومة" التي تظهر في مشاريع قراراتنا للمرة

الأولى . وأشير هنا من جديد إلى الجهود التي عكف مقدمو المشاريع على بذلها لتحقيق توافق واسع بين الآراء ، ولكي تعكس في الوقت نفسه على نحو أوضح حقيقة أن النظام العنصري هو المبادئ بالعنف . إن نظام الفصل العنصري ذاته يشكل عدوانا ، ولشعب جنوب افريقيا حق الدفاع عن النفس ضد العنف الذي يرتكبه النظام الاجرامي للفصل العنصري بنفس الطريقة التي يسمح فيها للبلدان طبقا لميثاق الأمم المتحدة بالدفاع عن نفسها بالأسلحة .

وأعتقد أن بعض البلدان الغربية التي استصعبت فكرة "الكفاح المسلح" في الماضي ، لا تستطيع معارضة مصطلح "المقاومة المسلحة" عندما تعرب هي نفسها عن اعتزازها بالمقاومة التي أيدتها خلال الحرب العالمية الثانية ، وفي فترات أخرى من تاريخها عندما وقعت في ربة القهر والظفر .

ولا تستطيع الأمم المتحدة أن تحرم شعب جنوب افريقيا أو حركات تحريره من حق الدفاع عن النفس من خلال القتال المشروع ضد النظام الاجرامي للفصل العنصري ، ويصدق هذا بالذات في الظروف الحالية ، فما برح النظام العنصري يصعد القمع والعنف ضد خصوم الفصل العنصري ، بينما تبقى الأمم المتحدة مشلولة وعاجزة عن تطبيق الوسائل السلمية الوحيدة المتاحة لكبح جنوب افريقيا العنصرية ، وهي فرض الجزاءات الالزامية الشاملة طبقا للفصل السابع من الميثاق .

وتعالج الفقرة ٣ من المنطوق إدانة الجمعية العامة لسياسة الفصل العنصري وممارساته ، ولا سيما إعدام الوطنيين والأسرى من المقاتلين في سبيل الحرية في جنوب افريقيا . وتطالب هذه الفقرة النظام العنصري بالمبادرة أولا بوقف تنفيذ الحكم في الذين ينتظرون الاعدام حاليا ، وبالالتزام ثانيا باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/اغسطس ١٩٤٩ وبالبروتوكول الاضافي الأول لعام ١٩٧٧ .

وفي هذه الفقرة تسلم الجمعية العامة بقناعة المجتمع الدولي بأنه إذا كان هناك من يستحقون السجن فانهم ليسوا أولئك الذين يعملون لضمان منح الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب جنوب افريقيا بأسره ، وإنما هم مضطهدوهم الذين هم المجرمون

الحقيقيون الممعنون في تطبيق سياسة وممارسات الفصل العنصري الذي أعلنته الجمعية العامة جريمة ضد الانسانية .

وفي الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ، تطالب الجمعية العامة مرة أخرى بأن ينهي النظام العنصري قمعه للشعب المضطهد ، ويرفع حالة الطوارئ ، ويفرج عن جميع السجناء السياسيين من جنوب افريقيا دون قيد أو شرط ، وأن يرفع الحظر عن حركتين للتحرير الوطني في جنوب افريقيا ، فضلا عن تدابير محددة أخرى واردة في تلك الفقرة . وهي ترى في الفقرة ٥ من المنطوق أن تنفيذ هذه المطالب سيهيئ المناخ الملائم لاجراء مشاورات حرة فيما بين الشعب في جنوب افريقيا . ومرة أخرى تحدث جميع المتكلمين من هذه المنصة عن الحاجة إلى هذه المفاوضات بشأن حال عادل ودائم للنزاع في ذلك البلد وإقامة جنوب افريقيا حرة وديمقراطية وغير عنصرية .

وفي إطار اظهار التضامن الدولي عمليا مع الكفاح التحريري في جنوب افريقيا ، فإن الجمعية العامة في الفقرتين ٦ و ٧ من منطوق مشروع القرار تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ووسائط الاعلام الجماهيري والسلطات المحلية في المدن والافراد ، أن يزيّدوا على نحو عاجل مما يقدمونه من مساعدات لازمة سياسية واقتصادية وتعليمية وقانونية وانسانية وغير ذلك من جميع أشكال المعونة الضرورية إلى شعب جنوب افريقيا وحركات تحريره الوطني ، وتناشدهم مضاعفة تأييدهم المادي والمالي وغيره من أشكال التأييد إلى دول خط المواجهة وغيرها من الدول الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي .

وبالمثل فإن الفقرة ٨ من المنطوق تحث كل البلدان أن تسهم بسخاء في صندوق العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري ، المنشأ بهدف زيادة الدعم المقدم لحركات التحرير التي تكافح نظام الفصل العنصري ، ولدول خط المواجهة .
وليس لدينا شك في أن هذه الفقرات تتسق مع آراء كل الوفود التي شاركت في المناقشة ، وأعتقد أنها تعبر عن توافق الآراء في هذه القاعة .

وختاما ، أود أن أعرب عن اعتقادي أنه بما أن منطلق هذا القرار يعكس ارادة المجتمع الدولي على النحو المعبر عنه في هذه القاعة ، فإن الدول الاعضاء ستؤيد مشروع القرار تأييدا كاملا .

وأتناول الآن مشروع القرار A/42/L.30 المعنون "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" . ويشني مشروع القرار هذا على اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري لما تفضل به من أعمال للوفاء بمسؤولياتها ، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز العمل الدولي لمناهضة الفصل العنصري ، ويؤيد التوصيات المتعلقة ببرنامج العمل ، والانشطة الرامية الى تعزيز الحملة الدولية لمناهضة الفصل العنصري . وقد ورد بيان بأمثال هذه الانشطة في الفقرة ١٥٠ من تقرير اللجنة الخاصة .

ان الطلب المالي المتواضع الوارد في الفقرة ٣ من المنطوق هو الحد الأدنى الذي يسمح للجنة الخاصة بأن تفضل ببرامجها خلال عام ١٩٨٨ . وقد كانت اللجنة الخاصة مقتعدة للغاية خلال العامين الماضين ، وطبقت تدابير توفير صارمة على أنشطتها ، وإذ تطلب اللجنة تخصيص مبلغ ٣٩٠ ٠٠٠ دولار ، وهو نفس المبلغ الذي سُوت عليه في العام الماضي ، فإن اللجنة الخاصة تحفزها ، مرة أخرى ، الحاجة الى التقشف الذي تفرضه الصعوبات المالية التي تواجه منظماتنا . إلا أننا نود في الوقت ذاته أن نوضح بجلاء أن هذا المبلغ المتواضع لعام ١٩٨٨ ينبغي ألا يفسر بأي شكل من الاشكال على أنه اتجاه الى التقليل من أنشطتنا ، بل على العكس ، فنحن نعتزم تنفيذ برامجنا بفعالية ، وأن نختار الانشطة ذات الاولوية بغية زيادة الضغوط الى أقصى حد ممكن .
وتعبئة أولئك الذين يمكنهم بحكم وضعهم التأثير في اتخاذ القرار .

وفي مشروع القرار هذا تناشد الجمعية العامة الحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، ووسائل الاعلام ، والمنظمات غير الحكومية والافراد ، التعاون مع مركز مناهضة الفصل العنصري ، ومع ادارة شؤون الاعلام للأمانة العامة للأمم المتحدة لنشر المعلومات عن الحالة المتدهورة في جنوب افريقيا ، بغية تخفيف آثار القيود المفروضة على الصحافة في جنوب افريقيا لمواجهة الدعاية التي تقوم بها جنوب افريقيا لمواجهة فعالة . وفي هذا السياق ، فان تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني للدعاية ضد الفصل العنصري من شأنه أن يساعد مركز مناهضة الفصل العنصري على الاضطلاع ببرنامج جديد نشط أصبحت له أهمية خاصة نظرا لغرض الرقابة على الصحافة في جنوب افريقيا .

وباسم الوفود المشتركة في تقديم مشروع القرار ، أود أن أعبر عن أمني في أن يحمل مشروعا القرارين A/42/L.26 و Corr.1 و A/42/L.30 و Corr.1 ، اللذان قدمتهما توأماً ، على الدعم الاجماعي من الدول الاعضاء الممثلة في هذه الدورة للجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت الذي يرغب في تقديم مشروع القرار A/42/L.27 و Corr.1 المعنون "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا" .

السيد أبو الحسن (الكويت) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة L.27 ، والمعنون "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا" ، وذلك بالنيابة عن الدول المتبنية والوارد ذكرها في الوثيقة L.27/ Corr.1 .

إن تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري يؤكد بوضوح أهمية فرض جزاءات منسقة وشاملة وإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وفي الوقت الذي يوافق فيه مقدمو مشروع القرار هذا على هذه الخلاصة التي تم التوصل اليها من قبل اللجنة ، والتي يؤيدونها بالاجماع فانهم يشعرون بأنه ، والسبب حين أن يتخذ مجلس الأمن قرارا حول الموضوع ، فان المجتمع الدولي ملزم معنوياً باتخاذ

تدابير تضع حدا لنظام الفصل العنصري البغيض . وإنه إذا ما اتخذت هذه التدابير فرديا أو جماعيا ، وإذا ما طبقت وخضعت لرقابة صارمة ، فإنها ستشكل تحديا فعالا للنظام العنصري . لذا فإنه يجب أن ينظر الى هذا القرار في هذا المضمون ، وليس بتعديل للجزاءات الالزامية من قبل مجلس الأمن تمشيا مع مسؤولياته .

إن مشروع القرار يأخذ علما في فقرات الديباجة بتقرير اللجنة الخاصة ، ويضع في الاعتبار أن التدابير التي تتخذها الدول فرديا أو جماعيا تتباين في شمولها ومدى تنفيذها ، الأمر الذي يتيح لنظام الحكم العنصري استغلال الشفرات القائمة ، ويشني على الإجراءات التي اتخذتها الدول والهيئات والمنظمات الأخرى من أجل العزل التام لنظام الفصل العنصري .

إن الفقرة ١ من المنطوق تحث جميع الدول التي لم تقم بعد باعتماد تشريعات أو تدابير مماثلة لفرض جزاءات فعالة على جنوب افريقيا ، أن تقوم بذلك ريثما يتم فرض جزاءات الزامية وشاملة . إن هذه التدابير المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) الى (د) كانت الجمعية العامة قد وافقت عليها في السابق ، وإن معظم هذه التدابير هي جزء من مجموعة تدابير فردية اتخذتها دول عديدة ، من بينها دول الشمال . إن الهدف من الفقرة (أ) هو ضمان تحقيق أكبر قدر من التنسيق في التدابير التي تتخذها الحكومات ، ومن أجل سد الشفرات القائمة في مجال تدابيرها .

وفي الفقرة ٢ من المنطوق ، يحث مشروع القرار الدول على الرصد الصارم لتنفيذ التدابير المذكورة في الفقرة ١ ، وعلى فرض عقوبات ضد الانتهاكات الواقعة تحت ولايتها القانونية . إن هذا العنصر هام من أجل ضمان فعالية هذه التدابير .

إن الفقرة ٣ من المنطوق تشجع الدول على التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . ومن الملاحظ أنه استخدم في النص كلمة التشجيع ، وذلك تسهيلا للدول التي تؤيد تأييدا كاملا قطع العلاقات الرياضية ، ولكن تواجه في نفس الوقت صعوبات دستورية فيما يتعلق بالاتفاقية .

أما الفقرة ٤ من المنطوق فانها تترجو من الامين العام إعداد تقرير عن التدابير التي اتخذتها الدول في مدى شمولها وتطبيقها .

وفي الختام ، السيد الرئيس ، وبالنيابة عن مقدمي المشروع ، أود أن أحث أعضاء الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار هذا بالاجماع تعبيرا عن تأييدهم ، ومناصرتهم لشعب جنوب افريقيا المضطهد ، ودليلا على تصميم المجتمع الدولي على إزالة الفصل العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل نيبال ، الذي يريد أن يعرض مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا" .

السيد رانا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/42/L.28 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا" بالنيابة عن مقدميه . وينبني مشروع القرار هذا على نتائج وتوصيات اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري كما بينت في تقريرها السنوي الوارد في الوثيقة A/42/22 ، ويأخذ في اعتباره مختلف النقاط التي جرى التأكيد عليها خلال الدورة الحالية .

ومما يذكر أن رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، لدى افتتاحه المناقشة بشأن البند ٣٣ المعنون "سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا" ، أكد على المسمى الرامي الى تحسين شكل تقارير اللجنة الخاصة . ويتضح هذا المسمى في مشروع القرار المطروح .

وفي مواجهة الحالة السائدة في جنوب افريقيا وحولها ، خلص المجتمع الدولي الى نتيجة مؤداها أن فرض الجزاءات على جنوب افريقيا لا يزال يمثل البديل السلمي الوحيد لممارسة الضغط على النظام العنصري من أجل إنهاء الفصل العنصري . وهناك توافق في الآراء واسع النطاق بأنه ولئن كانت التدابير الكثيرة التي اتخذتها الدول ، فرديا أو جماعيا ، جديرة بالاشادة ، إلا أنها بعيدة كل البعد عن أن تكون

كافية . إن الثغرات الموجودة في التشريعات الوطنية ذات الملة ، وانتهاكات اجراءات الحظر المفروضة من الأمم المتحدة ، والتعاون المستمر مع النظام العنصري من جانب دول معينة ، وعدم الرغبة في تنفيذ التدابير التقييدية ورصدها وإنفاذها - كل هذه الأمور تتيح الفرصة لذلك النظام كيما يتحدى مرة أخرى تصميم المجتمع الدولي على القضاء على الفصل العنصري .

إن غالبية الدول والرأي العام العالمي بوجه عام ، آخذين هذه التطورات في الاعتبار ، فانهم على قناعة تامة بأن من أولى مسؤوليات مجلس الأمن أن يتخذ اجراءات فورية ويقرر بالاجماع فرض الجزاءات الشاملة والالزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . ونظرا لأن الفصل العنصري يشكل جريمة في حق الانسانية وتهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فان هذه الجزاءات تكون أنسب السبل الفعالة والسلمية التي يتخذها مجلس الأمن وفاء منه بمسؤولياته .

وكما أوضحت وفود كثيرة أثناء المناقشة ، فان الفصل العنصري لا يمكن إصلاحه ولا بد من القضاء عليه . إن استئصال شأفة الفصل العنصري بالوسائل السلمية هو ما يطلبه مشروع القرار هذا ويوصي به . وهو لا يسعى الى توجيه اللوم لأي أحد بسبب الإبطاء في تنفيذ عملية إنهاء الفصل العنصري أو تحويل الانظار عنها ، كما أنه لا يستغرد دولا أعضاء في هذا الصدد . ولا بد من النظر اليه باعتباره نداء ملحا لكل الشعوب والحكومات المسؤولة والمحبة للسلم والراغبة في الاسهام بشكل فعال في تحرير جنوب افريقيا من شرور الفصل العنصري ، وبالتالي في تمهيد الطريق لاقامة مجتمع حر وغير مجزأ وديمقراطي وغير عنصري في ذلك البلد المعذب .

وفي حين تشير فقرات الديباجة الى الوثائق الاساسية للعمل الدولي المتضافر لمناهضة الفصل العنصري ، والى قلق المجتمع الدولي إزاء تحدى نظام الفصل العنصري لارادته ، فان الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار تعيد التأكيد على أن الفصل العنصري جريمة في حق الانسانية وتهديد للسلم والأمن الدوليين ، وإنه لا بد من القضاء عليه دون مزيد من الإبطاء . وفي الفقرتين ٢ و ٣ من المنطوق ، يؤيد مشروع القرار قيام

مجلس الأمن بفرض جزاءات شاملة وإلزامية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ويرجو من مجلس الأمن أن يتخذ اجراءات فورية في هذا الصدد . وتحت الفقرة ٤ من المنطوق مجلس الأمن على تعزيز حظر الأسلحة الإلزامي المفروض على جنوب افريقيا من أجل إنهاء انتهاكاتهما المستمرة .

وختاما ، أود أن أتقدم بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار بالاعراب عن الأمل في أن تقوم كل الدول الاعضاء مرة أخرى باعادة تأكيد التزامها الراسخ بقضية السلم والحرية والعدالة وذلك بالتصويت تأييدا لمشروع القرار A/42/L.28 الذي يستهدف وضع نهاية مبكرة لسياسات وممارسات نظام بريتوريا العنصري .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل السودان ،

الذي يريد عرض مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، والمعنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" .

السيد إدريس (السودان) : يشرف وفد بلادي أن يساهم بالمشاركة مع

لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري في تقديم أحد مشاريع قراراتها ، مشروع القرار A/42/L.29 المؤرخ في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ والمعنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" ، وقد أعدَّ بعناية فائقة من قبل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري وناقشته المجموعة الافريقية في أحد اجتماعاتها ، ومن ثم قامت بتقديمه لهذه الجمعية الموقرة .

ولقد شارك في تبني تقديم مشروع القرار هذا الدول التالية : اتحاد

الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، أنغولا ، أوغندا ، بنن ، بوتسوانا ، بوروندي ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، زامبيا ، زيمبابوي ، السودان ، غانا ، غينيا ، كينيا ، مدغشقر ، موريتانيا ، موزامبيق ، نيجيريا ، نيكاراغوا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل إسرائيل

للتكلم في نقطة نظامية .

السيد جوفي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أثير

هنا إلى أن مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 لا يتضمن اسم دولة جمهورية افريقيا الوسطى . لذلك ، أود أن يأخذ ممثل السودان ذلك في الاعتبار ويصوب قائمة الدول التي قدمت مشروع القرار .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : انني أحيط علما بملاحظات ممثل

إسرائيل . أرجو من ممثل السودان أن يواصل بيانه .

السيد ادريبي (السودان) : السيد الرئيس ، إن مشروع القرار هذا قد

جاء متمشيا ومعتمدا أساسا على المعلومات الواردة في التقرير الخاص الصادر من لجنة الأمم المتحدة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/42/22/Add.1) ، والتي أشارت فيه إلى ما يلي :

أولا ، إن إسرائيل مازالت مرتبطة بعلاقات واسعة ، منها المعلن ومنها السري ، مع جنوب افريقيا حيث أورد التقرير أن هذه العلاقات تشمل أشكال التعامل العسكري والنووي والامن والاستخباري والاقتصادي .

ثانيا ، إن الاجراءات التي أعلنت عنها إسرائيل ، ولاول مرة ، ما هي إلا محاولة لتفادي القانون الأمريكي الخاص بمناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والذي يقضي "بأن تعيد حكومة الولايات المتحدة النظر في المعونة التي تقدمها إلى البلدان التي تنتهك حظر الاسلحة الإلزامي المفروض على جنوب افريقيا" .

ثالثا ، إن إسرائيل التي ظلت ، ومازالت تتجاهل قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي ، كانت تؤكد في السابق بأنه لا توجد علاقات لها مع جنوب افريقيا . وجاءت الاجراءات الاخيرة لتؤكد تحليلها للرأي العام العالمي .

رابعا ، إن لجنة الفصل العنصري لم تلاحظ الجدية في القرارات والاجراءات التي اتخذتها حكومة الكيان الاسرائيلي خلال العام الماضي حيث توضع فقرات التقرير ما يلي :

- (أ) إن الفقرة ٤ بالصفحة الثالثة توضح أن رد إسرائيل المؤرخ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ على اللجنة ، "غير مرض" ؛
- (ب) كما رأت اللجنة في الفقرة ٥ بخصوص قرارات إسرائيل بتقليص روابطها مع جنوب أفريقيا أنه "لم يكن قرارا سياسيا جديا" ؛
- (ج) وفي الفقرة ٨ قررت اللجنة بأن هذه الاجراءات المتخذة من قبل إسرائيل "تسمح لإسرائيل بمواصلة مبيعاتها العسكرية الى جنوب افريقيا خفية بنفسى الشروط" ؛
- (د) كما تشير الفقرة ١٠ الى أن هذه الاجراءات لم تتطرق أبدا الى التعاون العسكري والنووي بين البلدين فضلا عن أن هذه الاجراءات تحتوي كلها على شفرات واضحة ومقصودة مع استثناءات كبيرة تفرغ كل بنود الاجراءات من المحتوى والالتزام ؛
- (هـ) ولقد أكد ممثل مؤتمر الوجدويين الافريقيين لازانيا بأن من أخطر أشكال التعاون بين نظام إسرائيل وجنوب افريقيا ، التعاون المكثف بين جهاز الموساد الإسرائيلي وأجهزة الاستخبارات العنصرية الموجهة ضد نضال أبناء الجنوب الافريقي لممارسة حقهم في تقرير المصير .
- على ضوء هذه الاعتبارات كلها ، صاغت اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مشروع القرار الذي بين أيدينا الآن ، فجاء محتويا على ثلاث فقرات في الديباجة ، وأربع فقرات في المنطوق .
- فكانت فقرات الديباجة تتحدث على التوالي عن التأكيد على قرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بهذا الموضوع ، موضوع التعاون الشامل بين إسرائيل وجنوب افريقيا وآخرها القرار ٣٥/٤١ ، والاشارة الى التقرير الخاص الصادر عن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بخصوص التطورات الاخيرة في العلاقات الاسرائيلية مع جنوب افريقيا ، ثم الاشارة الى الاجراءات التي تم اتخاذها من قبل إسرائيل أخيرا .
- أما فقرات المنطوق ، فقد جاءت على النحو التالي :

الفقرة الاولى ، "تطلب الى اسرائيل أن تكف على الفور عن ممارسة جميع أشكال التعاون العسكري والنووي والتعاون في مجال الاستخبارات والتعاون الاقتصادي وغير ذلك من أشكال التعاون ، ولاسيما عقودها الطويلة الاجل المتعلقة بارسال الامدادات العسكرية الى جنوب افريقيا ، وأن تضع حدا لذلك التعاون ؛

الفقرة الثانية ، "تطلب كذلك الى اسرائيل أن تتقيد تقيدا دقيقا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة بالموضوع ؛

الفقرة الثالثة ، "ترجو من اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري مواصلة رصد التطورات الحادثة في العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، بما فيها تنفيذ التدابير التي أعلنتها اسرائيل مؤخرا ؛

الفقرة الاخيرة ، "ترجو كذلك من اللجنة الخاصة أن تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر ، وأن تقدم تقارير عنها الى الجمعية العامة ومجلس الامن حسب الاقتضاء" .

وكما أن هذا المشروع قد راعى كل التطورات الخاصة بهذه العلاقات ، ونظرا لاعتماده وتقديمه من المجموعة الافريقية ، يأمل وفد بلادي بالنيابة عن الدول المتبنية لهذا القرار ، أن ينال الدعم المطلوب من كل المجموعات الاخرى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج

لعرض مشروع القرار A/42/L.31 المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" ، ومشروع القرار A/42/L.32 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" .

السيد فرالسن (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بعد أن عرضت

في أوائل الاسبوع الحالي تقرير الفريق الحكومي الدولي لرمد توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا ، يسرني كثيرا أن أعرض مشروع القرار المعنون "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" والوارد في الوثيقة A/42/L.31 .

لقد شاركت في تقديم مشروع القرار المعروض الآن على الجمعية الدول التالية الاعضاء في الفريق الحكومي الدولي وهي : اندونيسيا ، الجزائر ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، كوبا ، الكويت ، النرويج ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا . وبالإضافة الى ذلك ، أعربت الدول التالية عن تأييدها لمشروع القرار بانضمامها الى الفريق بوصفها من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار ، وهذه الدول هي : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، أنتيغوا وبربودا ، أنغولا ، إيران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية بيلوروميا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية العربية السورية ، زامبيا ، زمبابوي ، السنغال ، عمان ، قطر ، الكونغو ، مالايزيا ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية .

وانني على ثقة من أن القطاع العريض من الدول المنتجة للنفط والدول الحاقلة وغيرها من الدول المتأثرة بالمسألة قيد البحث ، والتي يتألف منها فريق المشاركين في تقديم المشروع ، سينعكس ، كما ينبغي في تأييد كبير إن لم يكن إجماعيا للنص المقترح .

وقد انشأت الجمعية العامة الفريق الحكومي الدولي في دورتها الحادية والاربعين ، باعتمادها القرار ٣٥/٤١ واو ، المؤرخ في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ . وطلب الى مجلس الأمن ، في ذلك القرار ، أن يتخذ الاجراءات "لغرض حظر إلزامي على توريد ونقل المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا" .

وعلاوة على ذلك ، تضمن القرار مجموعة من التدابير التي من شأنها أن توسع نطاق الحظر لحين أن يصدر مجلس الأمن قرارا بشأن هذه المسألة . وقد تقرر إبقاء هذه العناصر الاخيرة في نص هذا العام .

أما فيما يتعلق بالفريق الحكومي الدولي وأنشطته المقبلة ، فأود أن استرعي انتباه الجمعية الى الفقرتين ٤ و ٦ من منطوق القرار . وتنص الفقرة ٤ من المنطوق على ما يلي :

"ترجو من الفريق الحكومي الدولي أن يقدم الى الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والاربعين ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار ، يتضمن اقتراحاً لتعزيز آلية رصد توريد و شحن المنتجات النفطية والبتروولية الى جنوب افريقيا ، وتنص الفقرة ٦ من المنطوق على ما يلي :

"ترجو من الامين العام مد الفريق الحكومي الدولي بجميع المساعدات اللازمة في مجال تنفيذ هذا القرار" .

وكما أشرت من قبل ، عندما قدمت التقرير يوم الاثنين الماضي ، من الضروري أن يعزز الفريق قاعدة بياناته لضمان إمداد الفريق بمعلومات دقيقة وكاملة عن واردات جنوب افريقيا من النفط والمنتجات النفطية . وينبغي أيضا تعزيز القدرة التحليلية للفريق .

وحيث أن الفريق لم ينجز مهمته بعد ، وحيث أنه سيواصل الاضطلاع بأنشطته في العام المقبل ، فمن الضروري إمداد الفريق ببعض الموارد ولو كانت متواضعة . وينعكس ذلك في الفقرة ٦ من المنطوق . وفي الوقت نفسه يجب وضع خطة طويلة الاجل تمكن للفريق بموجبها أن ينظر أيضا في رسم اجراءات أكثر دقة ليتسنى له أن يرصد امدادات النفط والمنتجات النفطية لجنوب افريقيا . وتتناول الفقرة ٤ من المنطوق المنظور طويل الاجل ، وآمل أن يقوم الفريق باعداد مقترح شامل بشأن هذه المسألة ، وأن يقدم هذا المقترح الى الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين .

وأود أن أؤكد أن مشروع القرار A/42/L.31 له أهمية خاصة في النضال ضد الفصل العنصري . ويستند قولي هذا الى الحجة التالية .

إن سياسة محاولة إزالة الفصل العنصري من خلال اجراء حوار مع حكومة جنوب افريقيا ، جربت عدة مرات دون جدوى . ومن ثم فالطريقة الوحيدة المتبقية لإزالة الفصل العنصري ، بالوسائل السلمية ، تكمن في تطبيق الضغط الدولي عن طريق فرض جزاءات فعالة . وفي هذا الصدد يعتبر الحظر النفطي الفعال ذا أهمية خاصة من حيث تأثيره على مجتمع جنوب افريقيا ، لأن النفط هو السلعة الاساسية الاستراتيجية

الوحيدة ، تقريبا ، التي ليس لدى جنوب افريقيا اكتفاء ذاتي منها . ولا يمكن أن يغفل الحظر المفروض على امداد ونقل النفط والمنتجات النفطية ، في نقل الرسالة الهامة التي يراد تبليغها لجنوب افريقيا وهي وجوب إلغاء الفصل العنصري . فبريتوريا مضطرة الآن لأن تختار ما بين إلغاء الفصل العنصري بالوسائل السلمية ومواجهة حرب أهلية آخذة في التصاعد وشديدة التدمير .

وأطلب الى جميع الدول أن تنضم الينا في تبليغ تلك الرسالة وذلك بتأييد مشروع القرار بشأن الحظر النفطي على جنوب افريقيا .

وانتقل الآن الى مشروع القرار A/42/L.32 المعنون "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" . ويتناول مشروع القرار ذلك مسألة حيوية في النضال من أجل القضاء على الفصل العنصري ، وهي التزام المجتمع الدولي بتدقيق وتعزيز ضغطه على جنوب افريقيا . ولن تكون القوى المناهضة للفصل العنصري قوية بقدر كاف يتيح لها تبليغ حكومة جنوب افريقيا رسالة واضحة وهي أن تلغي هذه الحكومة الفصل العنصري فورا ، إلا من خلال اجراءات دولية متضافرة . ومن ثم ، يسعدنا ملاحظة تأييد الدول الاعضاء المتزايد باطراد للقرارات المعنية بهذه المسألة . وقد شاركت في تقديم هذا النص مجموعة كبيرة من البلدان الافريقية والغربية ، مما يعكس ، كما حدث من قبل ، التأييد الواسع الذي تلقاه هذه المبادرة . وقد شاركت في تقديم مشروع القرار السالف الذكر الدول التالية : استراليا ، أنغولا ، ايرلندا ، ايسلندا ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، زامبيا ، زيمبابوي ، السويد ، غانا ، فنلندا ، مدغشقر ، مصر ، النرويج ، النمسا ، نيجيريا ، نيوزلندا ، اليونان . وبالإضافة الى ذلك انضمت الدول التالية الينا ، بوصفها من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار : انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، باكستان ، ترينيداد وتوباغو ، جامايكا ، السنغال ، الكونغو ، مالايزيا ، الهند ، هنغاريا ، اليمن الديمقراطية . وآمل أن يزيد هذا العام عدد الاصوات الإيجابية ، إذا ما وضعنا في الاعتبار التدابير الشاملة التي اعتمدتها عدة حكومات منذ اعتماد قرار العام الماضي ، كما أشير الى ذلك في تقرير الأمين العام .

إن مشروع القرار المقدم هذا العام هو ، الى حد ما ، نسخة محسنة من القرار ٣٥/٤١ حاء . فمثلا لايزال المرمى الرئيسي لهذا المشروع ضرورة اتخاذ اجراءات فعالة ضد حكومة جنوب افريقيا والبحث في نوعية الاجراءات التي يتعين اتخاذها . ويجري التركيز في هذا الصدد على دور مجلس الامن ، فتحت الجمعية المجلس على "أن ينظر دون إبطاء في اعتماد جزاءات الزامية فعالة ضد جنوب افريقيا" .

وتناشد الجمعية ،

"جميع الدول ... أن تنظر في اتخاذ تدابير تشريعية وطنية أو تدابير أخرى ملائمة لزيادة الضغط على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، ريثما يفرض مجلس الامن جزاءات إلزامية" .

إن الهدف من الجزاءات هو إبلاغ جنوب افريقيا بالموقف الذي يتخذه العالم من مشكلة تتعلق بالخير والشر . فبدون جزاءات أو بممارسة ضغط محدود فقط ، ستظل الإشارات مختلطة وهو على وجه التحديد السبب الذي يتعين من أجله الإبقاء على الجزاءات وزيادة تعزيزها .

ولقد شبت بالفعل أهمية الجزاءات في التعجيل بالتخلي من العنصرية ، ولماذا أود أن أعتنم هذه الفرصة لاحت الدول كافة على دعم التطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا بالتصويت تأييدا لمشاريع القرارات المطروحة على الجمعية الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة الآن لمن يرغب من الممثلين في تعليل التصويت قبل التصويت على أي من مشاريع القرارات الثمانية أو عليها جميعا .

وأود أن أذكر الجمعية بأنه وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي ، لن يـأذن الرئيس لصاحب اقتراح أو تعديل بأن يعلل تصويته على الاقتراح أو التعديل الذي قدمه . هل لي أن أكر أيضا بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، تحدد تعليقات التصويت بمدة عشر دقائق ويبدلي بها الممثلون من مقاعدهم . وستتاح أيضا للممثلين الفرصة لتعليل تصويتهم بعد إجراء التصويتات كافة .

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة أولا لممثل الدانمرك الذي سيتكلم باسم الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية .

السيد بييرنغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : لقد أوضحت

الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية أثناء هذه المناقشة أتمتازها الشديد من الفصل العنصري ، وكررنا بوضوح لا لبس فيه ، مرات ومرات ، هذا في الامم المتحدة وفي محافل كثيرة أخرى ، إدانتنا القاطعة له ولا ينبغي أن يساور أحد أدنى شك في هدفنا الذي يتمثل ببساطة شديدة في استئصال شائفة ذلك النظام الخبيث . وفي تصميمنا على الإسهام في القضاء على الفصل العنصري والامم المتحدة منوط بها دور رئيسي في هذا الصدد

وقد بذل هذا العام جهد واضح لتبسيط مشاريع القرارات واستبعاد الصيغ الخلافية وهذا يسرنا . بيد أن البعض من مشاريع القرارات هذه ما زالت تتضمن عناصر يصب عليها الموافقة عليها من حيث المبدأ .

وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أنه لا بد من احترام توزيع الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن المنصوص عليه في الميثاق . فمجلس الأمن هو وحده المخول سلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الاعضاء .

وإننا لنؤكد مجددا التزامنا بمبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة ولا يسعنا أن نؤيد النداءات الداعية إلى فرض عزلة تامة على جنوب افريقيا بما أن ذلك لن يعزز ، في رأينا ، الهدف الذي نسعى إليه جميعا - أي التخلص من الفصل العنصري . ففترات الاتصال مع جنوب افريقيا يجب أن تظل مفتوحة لتمكين العالم الخارجي من مواصلة وزيادة الضغط على حكومة ذلك البلد من أجل إقامة مجتمع حر وديمقراطي خال من الاضطهاد العنصري .

وكما قلنا في كلمتنا أثناء المناقشة ، فإن الدول الاثنتي عشرة تشعر بقلق شديد إزاء استمرار أعمال العنف والقمع في جنوب افريقيا . بيد أننا نظل على اقتناع بأن عملية التغيير السلمي ما زالت ممكنة وأنه يقع على عاتق الأمم المتحدة واجب تشجيع التغيير بالسبل السلمية وفقا للميثاق وعلى الرغم من أننا نشارك أغلبية شعب جنوب افريقيا فيما تشعر به من إحباط في محنتها ، لا يسعنا تقبل أمد تصادق القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على استعمال القوة .

والدول الاثنتا عشرة ترفض كافة أشكال الفصل العنصري في الألعاب الرياضية وتواصل بتصميم راسخ إعاقه كل الاتصالات الرياضية التي يمكن أن تنطوي على أي تمييز عنصري . ولكن الأنشطة الرياضية تنظم في بلداننا بمبادرات خاصة . والمنظمات الرياضية داخل بلداننا على بيّنة من معارضة حكوماتها للمسابقات الرياضية التي تنتهك المثل الاولمبي الاعلى ألا وهو عدم التمييز .

ومرة أخرى ، فإن الدول الاثنتي عشرة ترفض أي تمييز تعسفي وانتقائي لا يستند إلى مبرر يُختص به صراحة أو ضمنا ، الدول الاعضاء أو مجموعات من البلدان .

وللاسباب السالف بيانها ، يؤسفنا أننا لن نستطيع التصويت تأييدا لكل مشاريع القرارات المطروحة علينا اليوم .

بيد أنني أود أن أكرر التزامنا بالعمل جماعات وفرداى لإرغام حكومة جنوب افريقيا على تلبية الحاجة التي لا مناص منها ، إلى إجراء إصلاحات أساسية . يجب حمل حكومة جنوب افريقيا على إدراك أنه لا سبيل سوى نبذ الفصل العنصري وإدخال التغييرات الأساسية التي يطالب بها المجتمع الدولي .

سير كريستين تيكل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) :

أود بادئ ذي بدء ، أن أؤكد تأييد وفد بلدي لكل ما قاله ممثل الدانمرك الدائم متكلما باسم المجموعة الاقتصادية الأوروبية . ولكني أود أن أضيف باسم وفد بلدي تعليلا موجزا للتصويت .

وأؤكد أن وفد بلدي يشارك كل من سبقوه إلى الكلام في المناقشة بغضهم للفصل العنصري . وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك في قوة معارضتنا للفصل العنصري أو في الجهود التي بذلتها الحكومات البريطانية المتعاقبة لإقناع حكومة جنوب افريقيا بالتخلي عن ذلك النظام الوحشي والشائن وغير المقبول أخلاقيا . وقد قالت رئيسة الوزراء البريطانية في مؤتمرها الصحفي إثر انتهاء اجتماع رؤساء حكومات الكمنولث في فانكوفر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر إن "الفصل العنصري ممجوج تماما ويجب أن ينتهي" .

وإننا نحث حكومة جنوب افريقيا من جديد على أن تنظر إلى المستقبل وتسلم بأن التغيير الأساسي أمر حتمي . وكما قال ممثل الدانمرك فإن هدفنا هو كفالة إقامة مجتمع جنوب افريقي يتمتع فيه الجميع بالحرية والعدل .

إلا أننا نختلف مع مقدمي مشاريع القرارات المطروحة علينا حول أفضل الطرق التي يمكن بها تحقيق هذا الهدف . ففي رأينا أنه لا يمكن تحقيق السلم والامن في جنوب افريقيا إلا من خلال الحوار الصادق والتغيير الأساسي . ولا نعتقد أن أكثر السبل فعالية التي يستطيع المجتمع الدولي أن يساعد بها شعب جنوب افريقيا على التخلص من

الفصل العنصري هي فرض تدابير اقتصادية عقابية وغيرها من التدابير في محاولة لعزل ذلك البلد . كما أنه لا يسعنا قبول أن تصادق القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على استعمال القوة أو أن تنطوي على هجوم تعسفي لا مبرر له على الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة . لهذه الأسباب وغيرها سنصوت ضد عدة مشاريع من مشاريع القرارات المطروحة على التصويت .

ولكننا سنمتنع عن التصويت على مشروع القرار المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري حتى وإن كنا لا نقر الكثير من العناصر الواردة في تقرير اللجنة . وستفعل ذلك لأن مشروع القرار صيغ بعبارة معتدلة وانطلاقاً من التسليم بالهدف الذي نسعى جميعاً إلى بلوغه وهو كفالة التخلص من الفصل العنصري .

السيد سكينر كلي (غواتيمالا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يضم وفد

بلادي موته الى الإدانة العالمية للنظام السياسي للفصل العنصري . وانطلاقا من إدراك بلادي للحاجة الى احترام وضمن مراعاة حقوق الإنسان الاساسية غير القابلة للتصرف فإننا نشجب بشدة نظام الفصل العنصري ونطالب بالقضاء عليه فوراً .

واتساقا مع هذا الموقف ، تؤمن غواتيمالا بإيماننا راسخا بأن النظام السياسي وحتى الممارسات المؤسسية والنظامية تشكل جريمة بحق الإنسانية .

وإن غواتيمالا مقتنعة أيضا بأن الشعب الذي يخضع لحالة قمع مستمرة لا يمكن أن يتطور على الإطلاق . وتحث بلادي حكومة جنوب افريقيا أن تحذو حذو دول أمريكا الوسطى وأن تضع حدا لحالة الطوارئ وتعلن العفو العام وتطلق سراح كل السجناء السياسيين . كما أننا نعتقد أنه ينبغي إجراء حوار حقيقي يؤدي الى تحقيق النتائج وإحداث التغييرات الإيجابية وبعيدة الأثر على أساس أن النتيجة المنطقية للحوار الصريح والحقيقي هي القضاء على هذا النظام .

وبالمثل ، فإننا نقترح أن يُراعى مبدأ الانتخابات الديمقراطية الحرة على أساس منح حق التصويت لكل مواطن دون التمييز في العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو العقيدة .

إن وفدي إذ يؤيد اتخاذ تدابير متفق عليها دوليا بشأن القضاء على الفصل العنصري يعلم جيدا أن الحجج التي ذكرتها بعض الدول بأن فرض الجزاءات يؤثر على الأغلبية السوداء حجج واهية لا أساس لها من الصحة . ويأتي تأييدنا لمشاريع القرارات في ضوء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص في المادة ١ أن كل البشر قد ولدوا أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق . وأن هذا المبدأ تنتهكه جنوب افريقيا انتهاكا مستمرا .

إن بلادي إذ تحث كل الدول على النظر في اتخاذ تدابير واجبة لممارسة الضغوط على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا وتدعو الى فرض الجزاءات على هذا النظام العنصري إنما تفي بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي وبصفة خاصة تجاه الأغلبية من

السكان في جنوب افريقيا . ونحن على اقتناع بأن أفضل سبيل لاستئصال الفصل العنصري هو فرض العزلة على هذا النظام وفرض جزاءات فعالة تؤدي الى القضاء على السياسة التي تقوض السلم وإنكار حقوق الشعب في جنوب افريقيا .

ونُعرب عن تضامننا مع شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل من أجل التحرير ، وعن تأييدنا للجهود الرامية الى إقامة مجتمع ديمقراطي خال من جميع أنواع القسور تراعى فيه الحقوق الاساسية لكل أفراد الشعب . ولهذا السبب ، ستصوت غواتيمالا لصالح مشاريع القرارات هذه .

السيد ديلفوسيه (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد أدلى توا الممثل الدائم للدانمرك بالنيابة عن الدول الإثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية بيانا بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ولا يسعني إلا القول أن ملاحظاته تتطابق بالكامل مع وجهات نظر وفد بلجيكا .

لقد أدخلت بعض التعديلات الإيجابية على مشاريع القرارات المطروحة علينا بالمقارنة بمشاريع القرارات المقدمة في سنوات سابقة . ونحن نؤيد تأييدا تاما استخدام صياغة أكثر دقة وواقعية والتخلي عن بعض الانتقادات الفردية . ونأمل أن يفضي هذا الموقف الى نتيجة منطقية في العام المقبل وإلغاء كل إشارة من هذا النوع . وبصفة خاصة ، ندعو الى إلغاء مشروع القرار المتعلق بالعلاقات بين امراثيل وجنوب افريقيا ، إذ أن وفد بلجيكا يعتبر مشروع القرار هذا غير مقبول وينطوي على التمييز .

لقد كان وفد بلادي يرغب في أن يبين تصويته التقييم الذي أعربنا عنه توا فيما يتعلق بمشاريع القرارات . غير أن العديد من مشاريع القرارات التي تشير الى قرارات سابقة وتعيد التأكيد عليها تفرض علينا أن نأخذ بعين الاعتبار المواقف التي اتخذناها بشأنها .

ونود أن نضيف ثلاث ملاحظات محددة الى البيان الذي أدلى به توا باسم المجموعة الأوروبية .

خلافًا لما يبدو مقترحًا في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 لا تعتقد بلجيكا أن الحالة الناجمة عن سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا تتعلق بتصفية الاستعمار .

ولا يمكن لحكومة بلجيكا أن تضم صوتها الى النداءات المباشرة أو غير المباشرة بتنفيذ جزاءات إلزامية شاملة إذ أن هذا الإجراء لا يقع إلا ضمن اختصاص مجلس الأمن . ونتيجة لذلك فسندتنع عن التصويت على مشروع القرارين A/42/L.27 و Corr.1 و L.30 و Corr.1 وسنصوت ضد مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 .

ولأسباب سبق أن أشرنا اليها في العام الماضي فيما يتعلق بمشروع قرار مماثل ، لن يتمكن وفد بلجيكا من تأييد مشروع القرار A/42/L.31 المتعلق بالحظر النفطي بالرغم من الحظر على تصدير النفط الخام الى جنوب افريقيا ، وهو الحظر الذي نعمل على مراعاته مع شركائنا الاوروبيين .

وفي الختام . سيصوت وفدي تأييدا لمشروع القرارين A/42/L.32 و L.36 اللذين يتعلقان بالعمل الدولي المتضافر والصندوق الاستثماري الخاص .

إن وفدي إذ يشارك في تصويت الجمعية العامة يضع بعين الاعتبار الحالة الخطيرة في جنوب افريقيا في المقام الاول ونرغب في تأييد حلول تتفق مع المبادئ السياسية الاساسية . ولهذا السبب ، فقد دعونا دون كلل الى التحرك السلمي نحو القضاء على نظام الفصل العنصري المدان عالميا . ولقد كان من الواضح لبلادي أن هذا التحرك ينبغي أن يتم بمهلة عاجلة وأن يؤدي الى القضاء التام على الفصل العنصري . ولا نعتقد أن الاوان قد فات لتحقيق هذا الهدف ، بيد أننا نلاحظ بأسف وقلق أن حكومة جنوب افريقيا باستثناء بعض التدابير التي نشعر بالتقدير البالغ إزاءها لم تسلك هذا الطريق على الإطلاق في الشهور الإثنى عشر الماضية .

الآنسة بيرن (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أن أبدأ بتكرار حقيقتين أساسيتين تغيبان عن البال أو يتم تجاهلهما في المناقشة الحادة حول مسألة جنوب افريقيا .

أولا ، ترفض الولايات المتحدة الأمريكية الفصل العنصري رفضا قاطعا وتلتزم التزاما كاملا بالنهوض بالانتقال السلمي الى تحقيق الديمقراطية والعدالة للجميع في جنوب افريقيا دون تمييز عنصري . وتنطوي سياسة الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة ممارسة الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية بكل دقة لتحقيق هذه الاهداف . ولقد اتضح موقفنا هذا بجلاء في البيان الذي أدلى به وزير الخارجية هولتز في نيويورك في نهاية شهر أيلول/سبتمبر والذي وزع في إحدى وثائق الأمم المتحدة وأوصى الحاضرين هنا جميعا بالنظر فيه .

ثانيا ، يتعين علينا جميعا أن نواجه حقيقة أن فرض حل لمشاكل جنوب افريقيا لا يقع من الناحية الواقعية ضمن اختصاص الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية أو أي بلد آخر أو أية مجموعة من البلدان ، ولا يمكن أن يتوصل الى أي حل إلا أبناء افريقيا أنفسهم .

إن الجهود الدولية المبذولة لتدمير الاقتصاد في جنوب افريقيا ليست حلا للفصل العنصري . وفي المدى القصير ، لن تؤدي مثل هذه الجهود إلا الى تملب المقاومة الرسمية لإحداث التغييرات . وفي المدى الاطول إنها تحرم كل أبناء جنوب افريقيا من الوسائل اللازمة لزيادة الثروة وبناء المؤسسات الديمقراطية . ولسوء الحظ ، يبدو أن مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة الآن تقودنا في هذا الاتجاه . وفي نفس الوقت ، يسر حكومتي أن تلاحظ أنه بالاستثناء المشروط للفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 فقد اختفت أخيرا الإشارات الانتقادية الصريحة الموجهة للولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع القرارات هذه . كما لاحظنا أن الملاحظات المهيئة المستخدمة في مشاريع القرارات المتعلقة بناميبيا قبل اسبوعين قد حُذفت ونحن نعتز بهذا التغيير البناء ونقدّره .

ومع ذلك لا يزال يتعين على الولايات المتحدة أن تعترض على بعض الصياغات والمواعظ الواردة في مشاريع القرارات الأخيرة هذه بشأن جنوب افريقيا والفصل العنصري .

ويتمثل أحد أشد اعتراضاتنا جدياً بصياغة الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 . وكما قلنا مرارا وتكرارا هنا وفي أماكن أخرى ، فإننا نعترض على استخدام قرارات الأمم المتحدة كوسيلة لاضفاء الطابع الشرعي على الصراع المسلح . فلا بد لجميع الأطراف أن تفهم أن العنف لا يؤدي إلا الى زيادة احتمال وقوع كارثة في المنطقة ، وفي جنوب افريقيا على وجه الخصوص .

وما يعد في رأينا مظللا بنفس القدر هو الدعوة الواردة في العديد من مشاريع القرارات الى فرض "عزلة تامة" على جنوب افريقيا ، نتيجة فرض جزاءات إلزامية شاملة والانسحاب الكامل للشركات المتعددة الجنسيات . وكما كان الحال في العام الماضي ، يوجد أيضا مشروع قرار يحث على فرض حظر فقط الزامي ضد جنوب افريقيا .

ويتعين على الولايات المتحدة أن تعارض جميع مشاريع القرارات المتضمنة مثل هذه الاوامر . ونفعل ذلك لاننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن الجزاءات العالمية النطاق الجارفة لن تفعل فعلها . وإن موقف الولايات المتحدة موقف متسق يقوم على المبدأ . واستدلال ذلك هو إننا نطبق بحزم جزاءاتنا الشنائية ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك الجزاءات التي أقرها كونغرس الولايات المتحدة في القانون الشامل لمناهضة الفصل العنصري لعام ١٩٨٦ .

وببساطة ، نحن نعتقد إن أفضل وسيلة للضغط هي أن يقوم كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة بانتهاج السياسات التي يعتقد أنها أكثر ملاءمة في معارضة الفصل العنصري . ولا ينبغي لهذه المنظمة أن تحاول إجبار جميع الاعضاء على الإمتثال لأمر واحد يقوم على أساس معادلة الجزاءات الإلزامية الشاملة غير العملية .

ويرتبط هذا الأمر بمسألة أكبر . إن الذين يدعون الى فرض "عزلة تامة" على جنوب افريقيا يخطئون في الخلط بين شعب واقتصاد ذلك البلد مع حكومته ونظام الفصل العنصري البغيض . إن الفصل العنصري ليس كل ما في جنوب افريقيا . فجنوب افريقيا

تضم أيضا الملايين من البشر الذين يكافحون من أجل إعالة أسرهم وتعزيز العناصر الهشة لتطوير الديمقراطية في بيئة غير مؤاتية . ومن شأن الأساليب القسرية والمتهورة من جانب المجتمع الدولي أن تضر بهذه الأغلبية المكافحة والمحرومة .

وهذا هو السبب في الشعور بالاحباط الشديد عند سماع العديد من المتكلمين في هذا المحفل يقولون ، بما يتعارض مع الدلائل ، إن الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى تؤيد الفصل العنصري وأنه لا يمكن تحطيم أسوار الفصل العنصري إلا بممارسة ضغط خارجي كبير وفرض عزلة على جنوب افريقيا . والحقيقة هي أن هذا المنطق يقلل من قيمة الكفاح الذي تشنه حاليا الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا . ففي جنوب افريقيا ، يقوم السود الآن بوضع الاستراتيجيات والمؤسسات التي أدت بالفعل الى تغييرات هامة وستؤدي الى تغييرات جذرية في السنوات المقبلة .

إن قيادة السود ، والقوة الاقتصادية للسود ، والمهارة التنظيمية للسود ، بمساعدة القوى الاقتصادية القوية ، تزداد نموا كل يوم . وعلى الرغم من القمع وحالة الطوارئ يواصل السود الإعراب عن مظالمهم وعرض عضلاتهم السياسية والاقتصادية . إن وجود اقتصاد قوي ومتنام في جنوب افريقيا يعد قوة دافعة الى التغيير ، وليس من قبيل المصادفة أن رجال الأعمال يظلمون بدور ايجابي في تقويض الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وأقول بغفر إن المشاريع التجارية الأمريكية في جنوب افريقيا ، على الرغم من صغر حجمها ، تضطلع بدور هام في هذه العملية .

إن أحد مشاريع القرارات الحالية ، A/42/L.29 و Corr.1 يشير بأصبع الإتهام الى بلد واحد عن أعمال يرتكبها الكثيرون ، بما فيهم أعضاء في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . ونحن لا نستطيع تأييده . ويخص مشروع قرار آخر ، A/42/L.30 و Corr.1 ، بشأن "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" ، مبلغا كبيرا من المال - في وقت التشفيف المالي في الأمم المتحدة - لمشاريع تشكل أحيانا تدخلا في الشؤون الداخلية للولايات المتحدة . ولا يمكننا تأييده أيضا على الرغم من إشارته الى الحاجة الى محاربة الرقابة التي تفرضها جنوب افريقيا .

وختاما ، ستؤيد الولايات المتحدة مشروع القرار بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستثماراني لجنوب افريقيا وستنضم الى توافق الآراء عليه . ونحن نسهم في هذا الصندوق لأن أهدافه قيّمة ونبيلة . ويؤسفنا أن الفلسفة الكامنة وراء مشروع القرار هذا - التي تتجاوز المهاترة وتسعى الى تقديم مساعدة مباشرة وعملية الى ضحايا الفصل العنصري - لم يُعبر عنها بطريقة وافية في مشاريع القرارات الأخرى .

السيد دلاميني (سوازيلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن سوازيلند ، بسبب وضعها الجغرافي الحساس في الجنوب الافريقي ، وبينما تعارض نظام الفصل العنصري ، تحتفظ بموقفها فيما يتعلق بفرض جزاءات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا . وفي ضوء ذلك ، ستمتنع سوازيلند عن التصويت على مشاريع القرارات A/42/L.27 و Corr.1 ، و A/42/L.28 و Corr.1 ، و A/42/L.31 .

السيد أندرسن (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال - الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج علاوة على ايسلندا . إن بلدان الشمال أدانت باستمرار سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا بوصفها انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية على نحو ما وردت في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويمثل الفصل العنصري أيضا ، في رأي بلدان الشمال ، تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . وبالتالي ، ينبغي لمجلس الامن أن يعتمد في أقرب وقت ممكن جزاءات فعالة ضد جنوب افريقيا كوسيلة للقضاء على الفصل العنصري سلميا . إن الجزاءات الإلزامية الشاملة تمثل أنجع أداة لبلوغ هذا الهدف .

وبموجب برنامج العمل المشترك لبلدان الشمال ضد جنوب افريقيا ، الجاري تنفيذه حاليا ، فإن بلدان الشمال ستعزز جهودها للإسهام في القضاء على نظام الفصل العنصري بالسبل السلمية . وسوف تكشف أعمالها للتوصل في أقرب وقت ممكن الى قرارات بشأن اعتماد جزاءات فعالة من جانب مجلس الامن التابع للأمم المتحدة . وتقوم بلدان الشمال ، ريثما تُعتمد هذه الجزاءات بتنفيذ سلسلة واسعة من التدابير الانفرادية ضد جنوب افريقيا ، بما في ذلك حظر التجاري .

وبالتالي فإن بلدان الشمال توافق بقوة على فحوى ولب مشاريع القرارات المعروضة علينا . ونحن نعرب عن تقديرنا للتحسينات التي أدخلت عليها ، إلا أنه يؤسفنا عدم إدخال التغييرات التي تمكن بلدان الشمال من إعطاء تأييدها التام . ولاتزال بعض مشاريع القرارات ، بوضعها الحالي ، تثير صعوبات فيما يتعلق بمسائل مبدئية هامة بالنسبة لبلدان الشمال . وسوف أقوم بوصفها بإيجاز .

أولا ، تعتبر بلدان الشمال الطابع العالمي مبدأ أساسيا فيما يتصل بالامم المتحدة ، ولذلك لا يمكننا أن نقبل الصياغات التي قد تشكل في هذا المبدأ .
ثانيا ، إن الحلول السلمية للصراعات مبدأ أساسي مكرس في ميثاق الامم المتحدة ذاته . ولذلك ، لا يمكننا أن نقبل أن تقرر الامم المتحدة استخدام الكفاح المسلح ، كما ورد ، في جملة أمور ، في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/42/L.30 و Corr.1 .

ثالثا ، تشجب بلدان الشمال استمرار ممارسة التخصيم الانتقائي لبلدان بعينها . إن هذه الممارسة - الواضحة تماما في مشروع القرار الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا - تجعل من الصعب علينا من باب أولى القيام بعمل متضافر في الكفاح ضد الفصل العنصري* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مؤمن (جزر القمر) .

رابعاً ، هناك بعض الصياغات التي تمس الحريات والحقوق الدستورية لمواطني بلدان الشمال والمنظمات الخاصة . وهذا ينسحب بمفّة خاصة على بعض أجزاء الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . وبالنظر الى السياسة الفعالة والصارمة التي تنتهجها بلدان الشمال فيما يتعلق بمناهضة الاتصالات بجنوب افريقيا في مجال الألعاب الرياضية ، فإنها تأسف لعدم استطاعتها تأييد مشروع الاتفاقية تأييداً تاماً .

خامساً ، بسبب التزام بلدان الشمال الصارم بأحكام الميثاق ، نرى من واجبننا أن نتحفظ في موقفنا إزاء صياغات لا تأخذ بعين الاعتبار أن مجلس الأمن هو وحده المخول باتخاذ قرارات ملزمة للدول الاعضاء .

لقد تدهورت الحالة في جنوب افريقيا تدهوراً مأساوياً في غضون العام الماضي . وترجع المسؤولية عن هذه الحالة الى حكومة جنوب افريقيا وسياسة الفصل العنصري التي تتبعها . ولكن المجتمع العالمي عليه التزامات اخلاقية وقانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، وينبغي له بالتالي أن يمارس مزيداً من الضغوط على جنوب افريقيا . وعلى المجتمع الدولي أيضاً أن يقوم على سبيل الاستعجال بزيادة مساعدته الاقتصادية والانسانية لمؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، وضحايا سياسة جنوب افريقيا العدوانية من البلدان والأفراد . كما يتعين علينا أن نجهر بإدانتنا الشديدة للفصل العنصري ، وأن نسعى جاهدين للاتفاق على إجراءات دولية متضافرة وخطوات ملموسة وفعالة للتعجيل بالقضاء على الفصل العنصري .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يود الوفد الفرنسي

أولاً أن يذكر بإدانتته المطلقة ورفضه التام لسياسة الفصل العنصري . فذلك النظام غير المقبول على الإطلاق لا يمكن أن يبقى إلا بالقوة ولا بد من القضاء عليه في أقرب وقت ممكن .

وبغية تحقيق هدف إزالة الفصل العنصري فإن الحكومة الفرنسية تتبع سياسة الضغط على حكومة جنوب افريقيا . وفي هذا الصدد اتخذت فرنسا زمام بضع مبادرات على

الصعيدين الوطني ومتعدد الاطراف . وأود بمضة خاصة أن أذكر الجمعية العامة بأن مجلس الأمن اتخذ قراره ٥٦٩ (١٩٨٥) في تموز/يوليه ١٩٨٥ بناء على اقتراح فرنسي .

أما هدف سياسة الضغط هذه فهو حمل حكومة جنوب افريقيا على الخروج من الطريق المسدود والشروع في حوار حقيقي مع كل القوى السياسية في البلاد . ووفد بلادي يضع كل هذه النقاط نصب عينيه لدى دراسته لمشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة .

وسيموت الوفد الفرنسي لصالح مشروع القرار A/42/L.32 المتعلق بإجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري . ولئن كان وفد بلادي يؤيد مشروع القرار هذا ، الذي يستهدف حشد توافق الآراء الدولي للضغط على جنوب افريقيا ، فإنه يود أن يعرب عن تحفظاته وبخامة فيما يتعلق بالفقرة ٥ من منطوقه ، وأن يذكر في هذا الصدد بأن الميثاق يخول مجلس الأمن وحده اتخاذ التدابير الالزامية . هذا علاوة على أن التدابير الطوعية التي تومي بها الفقرة ٧ من المنطوق لا تتداخل بالضرورة مع الإجراءات الوطنية التي قد تختارها فرنسا لزيادة ضغوطها على جنوب افريقيا .

وكان وفد بلادي يود تأييد مشروع القرار A/42/L.27 المتعلق بتطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا لأنه متشابه في جوهره مع مشروع القرار A/42/L.32 ، إلا أنه يأخذ منطلقه من وجهة نظر أخرى . ووفد بلادي يتخذ موقفا حازما إزاء مسألة الجزاءات الالزامية ضد جنوب افريقيا .

وفضلا عن ذلك ، سيمتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.26 المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" . إن مشروع القرار هذا ، وإن كان يُعد تحسينا ملموسا مقارنة بالنصوص المقدمة في الاعوام السابقة ، يعترف بشرعية "المقاومة المسلحة" ويستخدم عبارات توحي بأن الحالة في جنوب افريقيا في طبيعتها ليست سوى حالة استعمارية . والوفد الفرنسي لا يستطيع أن يؤيد مثل هذه العناصر . لقد كان باستطاعته التصويت لصالح مشروع القرار لو لم ترد فيه تلك العبارات .

إن فرنسا تؤيد مهمة التوعية والإعلام التي تفضلع بها اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . إلا أن وفد بلادي سيمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.30 المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة ، لأن بعض البلدان بالاسم وُجّهت إليها انتقادات في تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة .

إن الحكومة الفرنسية تحبذ تدابير النفط ، وهذا يتضح من التدابير التي تطبقها والتي اعتمدتها البلدان الاثنا عشر الاعضاء في المجموعة الأوروبية . إلا أن لدينا تحفظات ذات طبيعة تنظيمية فيما يتعلق بالفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار A/42/L.31 الخاص بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . ولا يسعنا إلا أن نذكّر برفضنا إنشاء جهاز للرمد يتجاوز الملاحيات التي يخولها الميثاق للجمعية العامة . ولنفس الاسباب التي قدمناها في العام الماضي فيما يتعلق بالقرار ٢٥/٤١ واو سيموت وفد بلادي ضد مشروع القرار A/42/L.31 .

وكانت فرنسا بمففة عامة تود أن تؤيد بلا تحفظ كل مشاريع القرارات المطروحة على الجمعية العامة بشأن مسألة الفصل العنصري . إلا أنه على الرغم من الجهود المبذولة في هذه الدورة لتوخي مزيد من الواقعية ، فإن الإبقاء على بعض المياعنات المتطرفة لن يسمح لجميع أعضاء الجمعية العامة باعتماد كل مشاريع القرارات . غير أن هذا الاجماع يبدو اليوم مستموباً أكثر من أي وقت مضى . إن إزالة الفصل العنصري في أقرب وقت ممكن الهدف الذي نعمل جميعاً على بلوغه . وكلما زاد المجتمع الدولي توحيد كلمته عجلنا ببلوغ هذا الهدف ، إن اتخاذ الجمعية العامة موقفاً جماعياً في هذا الصدد ستكون له قيمة رمزية .

فحكومة جنوب افريقيا ، علاوة على أنها ستواجه بإدانة عالمية لسياسة الفصل العنصري التي تتبعها ، ستجد في هذا الاجماع مؤشراً واضحاً على أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة حاسمة ، والشروع في حوار حقيقي يفضي إلى إقامة جنوب افريقيا الديمقراطية وغير العنصرية .

السيد جوفي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد أضيفت

فقرة جديدة الى منطوق القرار ٦٤/٤٠ ألف المتعلق بفرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا . وفيما يلي نص الفقرة ٢٠ :

"ترجو كذلك من اللجنة الخاصة أن تبقي مسألة التعاون بين جنوب

افريقيا واسرائيل وبين جنوب افريقيا ودول أخرى قيد الاستعراض المستمر ..."

غير أن رئيس اللجنة الخاصة ذكر في يوم الاثنين الموافق ١٦ تشرين الثاني/

نوفمبر في بيانه الاستهلالي أن اللجنة الخاصة هذا العام :

"[أجمعت] عن ذكر أسماء بعض الدول الاعضاء التي تدعم نظام الفصل العنصري

وتتعاون معه" (A/42/PV.69 ، ص ٢)

ومع ذلك فإن بلدي اسرائيل ما زال يستفرد باستمرار ويشار اليه بالاسم . وبالتالي ،

فإن اسرائيل مرة أخرى هذا العام ، كما فعلت في الاعوام الماضية ، ستعارض مشروع

القرار A/42/L.29 المتصل بعلاقات مزعومة ولا أساس لها بين بلادي وجنوب افريقيا ،

لأنه ، كما قلنا ، متحيز وغير عادل ولا مبرر له على الاطلاق . وندعو الدول التي تتحلى

بالموضوعية الى عدم تأييد مشروع القرار هذا .

وفيما يتصل بمشروع القرار A/42/L.28 فإن حكومتي ترى أن عزل جنوب افريقيا

وفرض الجزاءات الالزامية الشاملة على ذلك البلد قد يزيدان من حدة التوترات القائمة

هناك ، ويلحقان الضرر باقتصاده بشكل قد يعرّض شعب جنوب افريقيا - وبخاصة السكان

السود - وكذلك الدول المجاورة ، للمعاناة والمشقات . ونعتقد أنه من المهم أن تظل

قنوات الاتصال بجنوب افريقيا مفتوحة لزيادة الضغط على حكومتها ولخلق فرص جديدة

للتغيير السلمي عن طريق الحوار الحقيقي ، حتى يتسنى في نهاية المطاف إقامة مجتمع

حر وديمقراطي وخال من الاضطهاد والتمييز العنصريين .

لهذا لن يتمكن بلدي من تأييد مشروع القرار A/42/L.28 .

أما بالنسبة لمشروع القرار A/42/L.32 بشأن إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري ، فإن بلادي تعتبره على درجة كبيرة من الأهمية . ولكن ، كما شرحنا توا موقفنا فيما يتعلق بالجزءات ، فإننا نواجه بعض المعوقات فيما يتعلق بالفقرة ٥ من المنطوق ، ومع ذلك فإن بلادي ستؤيد مشروع القرار هذا .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : إن ممثل الدانمرك - عندما تكلم نيابة عن الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية - قد علق بالفعل على مشاريع القرارات المزمع طرحها للتصويت ، وذلك بالتذكير بمبادئ سياسية أساسية تتشاطر الرأي بشأنها تلك البلدان ، ومنها بلدي . ولقد أوضحت الدول الاثنتا عشرة رفضها التام للفصل العنصري وإصرارها على الاسهام في القضاء عليه .

ويود وفد بلادي أن يضيف ما يلي : تتشاطر حكومة بلادي رأي واقتناع هذه الجمعية العامة بأن العنصرية تنتهك كرامة الانسان وتعد هجوما صارخا على حقوق الانسان التي يُعد النهوض بها واحترامها الغرضين والمبدئين الاساسيين للأمم المتحدة . وينبغي ألا يكون هناك شك في أنه فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان ، ليس هناك مجال لعقد الصفقات أو اختيار الحلول الوسطى . إن العنصرية لا يمكن التسامح بشأنها ، والفصل العنصري لا يمكن إصلاحه وإنما يجب القضاء عليه . ويجب استئصال الفصل العنصري من عقلية الاقلية البيضاء ومن جميع التشريعات القائمة في جنوب افريقيا .

والحكومة الاتحادية مقتنعة بأن أي عملية تغيير ملمية يجب أن تؤدي الى نظام اجتماعي سياسي في جنوب افريقيا يتمتع فيه جميع أبناء جنوب افريقيا بالحقوق الانسانية والسياسية والمدنية .

إن الحوار بين الغالبية السوداء والاقلية البيضاء ينبغي أن يبدأ فوراً . وحتى يبدأ هذا الحوار ، من الضروري الافراج عن نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين ، وأن يرفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا

والمنظمات الأخرى الخاصة بالغالبية السوداء . وحكومة بلادي ترحب في هذا الاطار بالافراج مؤخرا عن غوفان مبيكي ، وتؤكد مجددا المطلب الخاص بالافراج عن جميع السجناء السياسيين الآخرين .

إن حكومة بلادي تستخدم الضغط السياسي والدبلوماسي على حكومة جنوب افريقيا وستواصل القيام بذلك . وهدف هذه السياسة اقناع قادة جنوب افريقيا بضرورة إحداث تغيير أساسي . وفضلا عن ذلك فإننا قررنا - مع شركائنا الأوروبيين - اتخاذ بعض التدابير التقييدية الاقتصادية ضد جنوب افريقيا لاعطائها إشارة سياسية واضحة . وحكومة بلادي - ببرنامجها الخاص بالتدابير الايجابية - تعرب عن تضامنها مع ضحايا الفصل العنصري وتأييدها لهم .

إن النتائج الوخيمة للفصل العنصري ليست قاصرة على جنوب افريقيا وأبناء جنوب افريقيا . فسياسة الفصل العنصري تزعزع استقرار المنطقة بأسرها . وحكومة بلادي تدین سياسة زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا ، وتؤيد البلدان التي تعاني من تلك السياسة . والزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الخارجية غينشر لانغولا ، والزيارة التي قام بها المستشار كول الى موزامبيق اشارتان واضحتان في هذا الصدد . وتؤيد جمهورية المانيا الاتحادية جوهر معظم مشاريع القرارات الثمانية المقدمة الى الجمعية . ومن الواضح أننا نصوت من حيث الجوهر مع الاغلبية . ولكن من دواعي الاسف الشديد أن صياغة مشاريع القرارات المقدمة لا تتفق مع موقف حكومة بلادي المعروف المتعلق بالجزاءات الاقتصادية ، واستخدام القوة في النزاعات السياسية ، و "التعريف بالاسم" واستخدام لفظ "الارهاب الصادر عن الدولة" .

قد تكون هناك اختلافات تتعلق بالاساليب والصيغ ، إلا أننا من حيث الجوهر نشاطر نفس الهدف ونفس الاقتناع بأن الفصل العنصري يجب إنهاؤه في أقرب وقت ممكن ويجب أن يحل محله نظام عادل ديمقراطي مقبول من جميع أبناء جنوب افريقيا . وستواصل حكومة بلادي العمل لتحقيق هذا الهدف بكل ما في استطاعتها . ونحن مستعدون للاسهام بكل طاقاتنا مع الذين يعملون في نفس الاتجاه .

السيد تاغا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن اليابان

تعارض بحزم وشبات التمييز العنصري بجميع مظاهره ، وتقدم تعاونها الكامل لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى إزالة الفصل العنصري . وبهذه الروح سنؤيد مشاريع قرارات ثلاثة هي A/42/L.30 و Corr.1 و L.32 و L.36 . وقد شاركنا بالفعل في تقديم مشروع القرار L.36 بشأن صندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا ، الذي نقدر جهوده غاية التقدير . وبالنسبة لمشروع القرار L.32 بشأن "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" ، فإن وفد بلادي سيؤيده بوصفه جهدا ايجابيا لتحقيق الوحدة في المجتمع الدولي رغم أننا تواجهنا بعض الصعوبات فيما يتعلق ببعض العبارات .

وفي الوقت نفسه يعتقد وفد بلادي أن الجزاءات الالزامية الشاملة يجب أن ينظر فيها بأقصى قدر من الحرص ، ورغم الصعوبات التي تواجهنا فيما يتعلق بصياغة بعض الفقرات في مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 ، لن يعارض وفد بلادي مشروع القرار هذا . ونحن نتخذ هذا الموقف بوصفه تعبيراً عن سخط بلادي على حكومة جنوب افريقيا لرفضها الانصياع لصوت المجتمع الدولي ، وللاعراب عن قلقنا بشأن الحالة المتدهورة في جنوب افريقيا وحولها .

وفيما يتعلق بمشاريع القرارات الباقية ، فمع أن وفد بلادي يؤيد تأييدا كاملا العناصر الواردة فيها المشتركة مع تلك العناصر الواردة في مشروع القرار A/42/L.32 ، فإنها تتضمن أيضا بعض الصياغات التي لا يمكن أن نوافق عليها ، مثل تلك التي تنص على الكفاح المسلح ، والآخرى التي تخص بالالتهام بلدا أو مجموعة من البلدان ، ومن ثم سيكون تصويت وفد بلادي وفقا لهذا الموقف .

السيد نتاخوانا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستصوت

بوتسوانا مؤيدة لمشروع القرارين A/42/L.27 و Corr.1 و L.32 . ولكننا نود أن نذكر عدم قدرتنا على تنفيذ القرارات التي تطالب بفرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيؤيد وفد بليز

مشاريع القرارات الثمانية كلها بشأن الفصل العنصري والواردة في الوثائق من A/42/L.26 الى L.32 و A/42/L.36 .

إن الفصل العنصري قضية أولية تستلزم قيام المجتمع الدولي باتخاذ إجراء فوري كما تستلزم توافق الرأي ، بحيث تعتبر القضايا الأخرى المشاركة في مشاريع القرارات هذه شاحبة التأثير في دعوتها الى امتثال الفصل العنصري . ومع هذا يعود وفد بليز أن يدلي ببعض الملاحظات على مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 "العلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا" * .

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

نود ان نشير الى ان اسرائيل ليست الامة الوحيدة التي لها علاقات مع جنوب افريقيا . اننا نعتقد ان استفراد اسرائيل في هذه الحالة ممارسة غير عادلة . وفي الفقرة ١ من المنطوق تطلب الجمعية العامة الى اسرائيل ان تكف على الفور عن ممارسة جميع اشكال التعاون العسكري والنووي والاستخباري والاقتصادي وغيرها من اشكال التعاون ، ولاسيما عقودها الطويلة الاجل المتعلقة بارسال الامدادات العسكرية الى جنوب افريقيا ، وان تضع حدا لهذا التعاون . ونحن نؤيد ذلك الطلب ولكن وفد بليز يعتقد ان جميع الدول التي لها علاقات مع جنوب افريقيا ينبغي ان تتضمنها هذه الفقرة . لان استفراد اسرائيل بهذه الطريقة يعتبر ممارسة غير عادلة . ولئن كان هذا غير عادل بالنسبة لاسرائيل ، فان الظلم الذي يتعرض له السود في جنوب افريقيا يبرر ظلما او جورا اكبر . ولذلك فاننا نؤيد مشروع القرار هذا .

يلاحظ وفد بليز انه في الفقرة ٤ من المنطوق يطلب من اللجنة الخاصة ان تبقي المسألة قيد الاستعراض المستمر ، وان تقدم تقارير عنها الى الجمعية العامة ومجلس الامن حسب الاقتضاء . ولذلك يناشد وفد بليز مقدمي مشروع القرار هذا ان يدرجوا اسماء جميع الدول التي لها علاقات مع جنوب افريقيا . فهذا من شأنه ان يضع حدا للممارسة غير العادلة المتمثلة في استفراد دولة في هذا السياق . واذا لم يكن مقدمو مشروع القرار على استعداد في المستقبل لسرد اسماء جميع الدول التي لها علاقات مع جنوب افريقيا ، فينبغي الا يقدموا مشروع القرار الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والاربعين . إن أي حل من هذين الحلين يوفر بديلا للممارسة الظالمة المتمثلة في استفراد دولة معينة بالذكر ، وسيجعل مشروع القرار أكثر قبولا من جانب الذين يعارضون مبدئي هذه الممارسة الظالمة .

وفي ضوء ما ذكرت ، ستستمر حكومة بليز في ابقاء المسألة قيد النظر . وينبغي ألا يفسر تأييدنا لمشروع القرار هذا بأنه تصويت ضد اسرائيل ولكنه تصويت يعارض تأييد الفصل العنصري .

السيد ميجيسو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تحتفظ مسلاوي

بموقفها فيما يتعلق بجميع الفقرات التي تطالب بفرض جزاءات على جنوب افريقيا .

وبالإضافة الى ذلك تعارض ملاوي ، كما فعلت في الماضي ، ذكر اسماء بعينها لان هذا ينفّر الذين كان من الممكن ان يؤيدوا مشاريع القرارات المعينة .

السيد مكييتسي (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيصوت وقد

بلاوي مؤيدا مشاريع القرارات A/42/L.26 و Corr.1 و L.30 و Corr.1 و L.36 ، نظرا للتأييد القوي الذي تقدمه ليسوتو للقضاء الكامل على الفصل العنصري . إن بغض ليسوتو للفصل العنصري معروف تماما لدى المجتمع الدولي ، ونحن نناشد على نحو مستمر بذل الجهود السلمية للقضاء على الفصل العنصري قبل ان يفوت الاوان .

سيمتنع وفد بلاوي عن التصويت على مشاريع القرارات A/42/L.28 و Corr.1 و L.31 و L.32 نظرا للموقف الجغرافي الفريد ليسوتو في الجنوب الافريقي .

وسوف نمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 و Add.1 لاننا لا نؤيد استفراد دولة معينة بالذكر في الوقت الذي نعتقد فيه ان آخرين في هذه الجمعية لا يزالون يقيمون علاقات مماثلة مع جنوب افريقيا .

السيد انغو (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مواقف

واحاسيس الكاميرون فيما يتعلق بمشكلات الجنوب الافريقي معروفة تماما . وما فتئنا نطلب الى المجتمع الدولي البحث عن طرق جديدة تجعل بريتوريا تفهم خطورة الحالة . وتتضمن هذه العملية تشجيع الذين يسعون الى اظهار مخطئهم عن طريق الانسحاب من زمرة بريتوريا أو الانفصال عنها ، وليس توبيخها فقط ، خاصة عندما نعلم ، كما أشار عدد من الوفود ، ان بعض الاطراف ، وبعض الحكومات الممثلة هنا ، يجرى اختيارها على نحو انتقائي في حين لا يتناول أي مشروع قرار خاص الحماقات التي ترتكبها بلدان أخرى كثيرة لاتزال تعتبر ان تأييد نظام بريتوريا على نحو مباشر أو غير مباشر امر يتعلق بسياستها الوطنية .

اننا جميعا نعرف القائمة الطويلة بالبلدان التي تشجع بريتوريا سرا وعلنا عن طريق التجارة والتبادلات التي توجد الوهم باستمرار هذا التأييد . وهنا ينبغي ان نستبعد الامم التي تستمد الجراءة من حقائق التاريخ والجوار على الاتجار مع جنوب افريقيا لان مخطط النظام الاستعماري هو الذي وضعها في هذا المأزق . ولكننا نعتقد

بأن التزام الصمت إزاء البلدان التي لديها اتصالات ببريتوريا - وبعضها يدل على بيانات رائعة ضد الفصل العنصري ولكنه يشجع هذا النظام كل يوم بشكل مباشر أو غير مباشر ، يقرب من العمل اللاأخلاقي . لقد كنا نفضل ان نجد في مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 و Add.1 وثيقة تتضمن نداء واضحا موجهها ليس فقط الى اسرائيل ولكن الى جميع البلدان الاخرى بأن تسارع الى تنفيذ السياسات الجديدة التي اعلنتها فيما يتعلق بجنوب افريقيا . واسرائيل ، كما هو ظاهر في التقرير ، قدمت التزاما اشد بزيارة لعاصمة بلادي . ونحن نتطلع الى رؤية نتائج الجهود التي ينطوي عليها هذا الالتزام .

يجب علينا ان نواجه الشيطان متمثلا في نظام بريتوريا . ولا يمكن ان نشجع الذين يعلنون سياسات تتواءم مع تطلعاتنا ، عن طريق الادانة المباشرة أو غير المباشرة . ولا ينبغي ان نفقد نضالنا بالتركيز على من نسميهم بأصدقاء جنوب افريقيا ، الذين لا يستطيعون ان يفعلوا شيئا لتغيير عقول المتعصبين اليائسين في بريتوريا الذين اصابهم العمى والتلف أو الخوف منهما بسبب العنصرية . في ظل هذه الظروف ، نعتزم تأييد جميع مشاريع القرارات التي قدمت فيما يتعلق بجنوب افريقيا ولكننا لن نتمكن من تأييد مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 و Add.1 .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : لا يوجد ممثلون آخرون يرغبون في

التكلم لتعلييل التصويت قبل التصويت .

طلب مني ان أعلن ان فييت نام أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/42/L.31 و L.32 وان موزامبيق أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/42/L.36 . تنتقل الجمعية العامة الآن الى البت في مشاريع القرارات المختلفة المعروضة عليها . وتقرير اللجنة الخامسة عن آثار مشاريع القرارات هذه على الميزانية البرنامجية يرد في الوثيقة A/42/785 .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، برونسي
دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
بييلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ،
الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ،
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ،
غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ،
غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،
بنغلاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ،
العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت
لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي

وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
 توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ،
 فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غواتيمالا ،
 أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، أسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.26 و Corr.1 بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل ٣ أصوات ،

مع امتناع ٢٢ عضوا عن التصويت (القرار ٢٢/٤٣ ألف) *

بعد ذلك أبلغ وفد فانواتو الامانة العامة بأنه كان ينوي

*

التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : تبت الجمعية العامة بعد ذلك في مشروع القرار A/42/L.27 و Corr.1 المعنون "تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة المارمة ضد جنوب افريقيا".

طلب اجراء تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، لبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، ميشيل ، سيراليون ، منغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.27 و Corr.1 بأغلبية ١٢٨ صوتاً مقابل ٣ وامتناع

٢٤ عضواً عن التصويت (القرار ٢٣/٤٢ بـ) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

A/42/L.28 و Corr.1 المعنون "فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا" .

لقد طلب اجراء تصويت مسجل منفصل على الكلمات التالية : "حكومتي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والولايات المتحدة الامريكية وغيرهما من الحكومات" الواردة في السطور الثالث والرابع والخامس من الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار .

إذا كان لا يوجد اعتراض سوف أشرع في التصويت وستصوت الجمعية العامة على
إبقاء تلك الكلمات .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،
الأرجنتين ، بربادوس ، بليز ، بنن ، البرازيل ، بلغاريا ،
بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -
الاشتراكية السوفياتية) ، الصين ، الكونغو ، كوبا ،
تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية
الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ،
الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، بنما ،
بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، سانت كيتس
ونيفيس ، سانت لوسيا ، العربية السعودية ، سيراليون ،
السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
فانواتوا ، فنزويلا ، فيجي ، نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بوليفيا ، كندا ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، كوستاريكا ، الدانمرك ،

السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -

الإتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، هندوراس ، أيسلندا ،

أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ،

مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سانت

فنست وجزر غرينادين ، ساموا ، أسبانيا ، السويد ، تركيا ،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،

الولايات المتحدة الأمريكية ، زائير .

الممتنعون : جزر البهاما ، بنغلاديش ، بوتان ، بروني دار السلام ،

الكاميرون ، كوت ديفوار ، قبرص ، غينيا الإستوائية ، غابون ،

غامبيا ، غواتيمالا ، غينيا ، ليسوتو ، ملاوي ، ملديف ،

موريشيوس ، المغرب ، النيجر ، قطر ، رواندا ، سنغافورة ، جزر

سليمان ، سري لانكا ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، أوروغواي .

لقد تقرر بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٣٨ صوتا وامتناع ٢٧ عضوا عن التصويت

الابقاء على كلمات "حكومتى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،

والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهما من الحكومات" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار

A/42/L.28 و Corr.1 برمته .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،

بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا

(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، السراس
 الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ،
 جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، غابون ،
 غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ،
 غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية -
 الإسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
 باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت كريستوفر ونيفيس ،
 سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ،
 سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، أيسلندا ، أيرلندا ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوي ، مالطة ، نيوزيلندا ، النرويج ، أسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 برمته بأغلبية ١٢٦ صوتا مقابل ١١

وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار ٢٣/٤٢ جيم) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل بعد ذلك الى مشروع

القرار A/42/L.29 و Corr.1 المعنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

اجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،

بورкина فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -

الاشتراكية السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، تشاد ، الصين ، جزر

القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

اكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران

(جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،

لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المجر ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتوا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، الكامبيرون ، كندا ، كوت ديفوار ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، هندوراس ، أيسلندا ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، أسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا ، الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، زائير .

المتنعون : جزر البهاما ، بربادوس ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ، غينيا الاستوائية ، فيجي ، غرينادا ، جامايكا ، اليابان ، ليسوتو ، ليبيريا ، مالطة ، بنما ، سانت كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سنغافورة ، جزر سليمان ، سوازيلند ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل ٢٩

وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت (القرار ٢٣/٤٢ دال) .

A/42/PV.77

87-90

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل إلى مشروع القرار

A/42/L.30 و Corr.1 ، "برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" . وقد طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا

الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، كوت ديفوار ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ،

جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -

الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،

موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،

نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الغلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائر ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،

إسرائيل ، إيطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.30 و Corr.1 بأغلبية ١٤٥ صوتا مقابل صوت واحد

مع امتناع عشرة أعضاء عن التصويت . (القرار ٢٣/٤٢ هـ) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يلي تبث الجمعية العامة

في مشروع القرار A/42/L.31 ، بعنوان "الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكامبيرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ، الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا ، الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، آيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إيطاليا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الغلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية

السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، كوت ديفوار ، اليونان ، إسرائيل ، اليابان ، ليسوتو ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ، سوازيلند .

أُعتمد مشروع القرار A/42/L.31 بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل أربعة أصوات مع

امتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ٢٣/٤٢ واو) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : ننتقل الآن إلى مشروع القرار

A/42/L.32 ، بعنوان "إجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ،

الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا

فاصو ، بورما ، بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية

السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية

افريقيا الوسطى ، تشاد ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،
الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ،
السلفادور ، غينيا الإستوائية ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، أيسلندا ،
الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ،
أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ،
كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ،
رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر
غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ،
الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ،
سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ،
توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .
المعارضون : المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الأمريكية .
الممتنعون : كوت ديفوار ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، ليسوتو ،
ملاوي .

اعتمد مشروع القرار A/42/L.32 بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل صوتين مع امتناع
أربعة أعضاء عن التصويت (القرار ٢٣/٤٢ زاي) .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : وأخيرا ننتقل إلى مشروع القرار
A/42/L.36 ، بعنوان "صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا" .
بما أنه لا يوجد طلب لإجراء تصويت ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر
اعتماد مشروع القرار A/42/L.36 ؟

اعتمد مشروع القرار A/42/L.36 (القرار ٢٣/٤٢ حاء) .
الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : والآن أعطي الكلمة للوفود التي
ترغب في تحليل تصويتاتها أو شرح مواقفها .

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشاطر
أيرلندا وجهات النظر التي أعرب عنها اليوم ممثل الدانمرك نيابة عن الدول الاثنتي
عشرة الاعضاء في الاتحاد الاوروبي .

وقد عبرت حكومة أيرلندا مؤخرا ، في البيان الذي أدلت به في المناقشة
العامة بالامس ، عن إدانتها لسياسة الفصل العنصري . وتمشيا مع الآراء الواردة في
ذلك البيان أيدت أيرلندا أربعة من مشاريع القرارات المطروحة علينا اليوم ، وكان
من دواعي سرورنا أن قدمنا اثنين من هذه المشاريع .

وكتعليق عام يسعدنا أن نجد أن بعض الصيغ المثيرة للخلاف التي ميزت قرارات العام الماضي قد حذفت من قرارات هذا العام .
ومع ذلك تتضمن نصوص هذا العام عددا من الصيغ والأفكار التي لا تتسق ونهج حكومتي من الفصل العنصري . وبالتالي وجدنا أنه من الضروري أن نمتنع عن التصويت على ثلاثة نصوص وأن نصوت معارضين للنص الرابع .
أتناول أولا مشاريع القرارات التي أيدتها أيرلندا .
صوتت أيرلندا مؤيدة مشروع القرار A/42/L.31 و Corr.1 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري . فنحن نؤيد بقوة عمل اللجنة الخاصة . وبالطبع ينبغي أن يفهم موقفنا من التوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة في ضوء السياسة العامة لحكومة بلادي التي يوجزها هذا البيان والبيانات السابقة المتضمنة لموقفنا* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد كانييتي (باراغواي) .

لقد صوتت ايرلندا مؤيدة لمشروع القرار A/42/L.31 الذي يتصل بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا . وما فتئت حكومة بلادي تؤيد منذ عدد من السنين فرض مجلس الامن لحظر نفطي إلزامي على جنوب افريقيا .

وقد اشتركت ايرلندا في تقديم مشروع القرار L.32 بشأن اتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري ومما جاء فيه حث مجلس الامن على أن ينظر فسي اعتماد جزاءات الزامية فعالة ضد جنوب افريقيا . كما اشتركنا في تقديم مشروع القرار L.36 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا .

وامتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار L.26 الذي يدعو إلى التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا . وكان وفد بلادي يتعشم أن يكون بمقدوره أن يصوت مؤيدا لمشروع القرار هذا الذي يتضمن العديد من الاحكام التي نؤيدها . غير أننا لا نستطيع أن نقر الاشارة إلى "الكفاح المسلح" في هذا المشروع . وقد أوضح وفد بلادي في الماضي أننا لا نود أن نرى الجمعية العامة تؤيد العنف . وحتى إذا كنا نتفهم الاحساس المتنامي باليأس والاحباط الميرير الذي قد يولد العنف ، فإن حكومتنا لا تريد التفاوض عن ذلك .

وامتنعت ايرلندا عن التصويت على مشروع القرار L.27 بشأن تطبيق تدابير منسقة وخاضعة للرقابة الصارمة ضد جنوب افريقيا . وفي حين لا يوجد لدينا وجه للخلاف مع المرمى العام لمشروع القرار هذا ، فإن تشجيع الدول على التصديق على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الالعاب الرياضية يثير مشكلة بالنسبة لنا . فالاتفاقية الدولية تتضمن للأسف عددا من الاحكام التي لا تتفق مع دستور ايرلندا .

وقد قررت ايرلندا أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار L.28 ، وهو القرار الذي يتصل هذا العام بفرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا . وقد لاحظنا مع الارتياح أن مشروع القرار هذا يتضمن عددا أقل من العناصر التي يمكن أن تكون موضع اعتراض مقارنة بما تضمنه النص المناظر الذي اعتمد في العام الماضي . غير أن النهج الذي جرى به تناول مسألة الجزاءات لا يتماشى

مع سياسة الحكومة الايرلندية . وكما أوضحنا في البيان الذي ألقيناه في المناقشة بالأمس ، تؤيد ايرلندا تطبيق مجلس الأمن لعقوبات الزامية ضد جنوب افريقيا . غير أن الشكوك لا تزال تساورنا بشأن جدوى الدعوة إلى فرض عقوبات شاملة في المنعطف الراهن . ونحن نعتقد أن السياسة الصحيحة التي ينبغي أن ينتهجها المجتمع الدولي تتمثل في فرض ضغط متواصل وتدرجي من أجل إحداث التغيير عن طريق تطبيق عقوبات تدرجية مختارة ومنتقاة بعناية ، على أن تتوافر فيها صفة الالتزام أي أن تُفرض من جانب مجلس الأمن على النحو السليم وأن تنفذ من قبل الجميع .

وقد صوتت ايرلندا ضد مشروع القرار L.29 الخاص بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، كما فعلت بشأن قرارات مماثلة في السنوات الماضية ، وذلك نظرا لذكره بالإسم على نحو انتقائي لدولة عضو في هذه الجمعية العامة ولخصه إياها بالإدانة .

السيد رامالهو اورتيغاوا (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

لقد سبق أن أعرب الممثل الدائم للدانمرك عن الآراء المشتركة للدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الأوروبية بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بسياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . غير أن وفد بلادي يود أن يدلي ببعض الملاحظات الاضافية الموجزة عن هذا الموضوع .

لقد أكد الوفد البرتغالي مرارا ، هنا وفي محافل أخرى ، أنه يدين نظام الفصل العنصري إدانة قاطعة . وهو يؤكد مجددا معارضته القوية لهذا المجتمع الشاذ القائم على اسباغ الطابع المؤسسي على العنصرية وعلى عدم المساواة بين العناصر والرامي إلى الحفاظ على امتيازات الاقلية .

إن القضاء على نظام الفصل العنصري القومي هو وحده الذي سيتيح تهيئة مناخ من الثقة تمس إليه حاجة الجنوب الافريقي لايجاد الاستقرار السياسي الحقيقي الذي يبعد أمرا أساسيا من أجل التنمية الطبيعية لكل بلدان المنطقة .

ويجب أن تبذل سلطات جنوب افريقيا مرة وإلى الابد جهدا مخلصا لاجراء حوار مع شتى الطوائف في بلدها ، عاملة بذلك على تهيئة الظروف اللازمة لكل مكانها للانتفاع على قدم المساواة بالحقوق السياسية والحرية والعمل والعدالة الاجتماعية .

ويأسف وفد بلادي لعدم تمكنه من تأييد كل مشاريع القرارات المتعلقة بهذا البند ، حتى وإن كنا نعترف بأنها قد أعدت بمزيد من العناية هذا العام . وعلى الرغم من اتفاقنا مع مرمى كثير من مقترحاتها الأساسية ، مازالت لدينا تحفظات مبدئية بشأن جوانب معينة .

فنحن لا نقر ، مثلا ، تأييد قرارات الجمعية العامة للعنف ، أيا كان شكله ، بوصفه الخيار الوحيد لاصلاح حالة الظلم . بل على العكس ينبغي بالاحرى أن تشجع هذه القرارات الحوار وأن تعزز التسوية السلمية للصراعات . وعلاوة على ذلك ، نعتقد أن فرض عزلة كاملة على جنوب افريقيا لن يؤدي إلا إلى عرقلة مبادرات كل الذين يكافحون داخل ذلك البلد من أجل إدخال اصلاحات أساسية على النظام الحالي . وبالمثل ، ليس بمقدور وفد البرتغال تأييد العنف النظري وبعض الاشارات التمييزية الواردة في القرارات التي اعتمدها تواتوا ، لأنها لا تسهم في تكوين توافق الآراء ، الذي يمكن أن يكون أساسا لضغط دولي فعال يستهدف رد الحقوق المشروعة لأغلبية سكان جنوب افريقيا . وقد صوت وفد بلادي ، مؤيدا لمشروع القرار الخاص باتخاذ اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري كما فعلنا بشأن قرار مماثل اتخذ في العام الماضي . غير أننا نؤكد أن لدينا تحفظات بشأن صياغات معينة جاءت في منطوق مشروع القرار هذا .

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ما فتئت

النمسا تدين باستمرار سياسات الفصل العنصري وتعارضها بوصفها انتهاكا خطيرا لحقوق الانسان تحرم أغلبية سكان جنوب افريقيا من حقوقهم المدنية والسياسية . لذا كان من رأينا أن استئصال شأفة هذا النظام القائم على التمييز العنصري المؤسسي يظل أحد التحديات الهامة التي تواجه الأمم المتحدة .

لهذه الاسباب نتفق مع المرمى العام للنصوص المقدمة في إطار هذا البند . ونحن نقدر التحسين الذي أدخل على النصوص التي اعتمدها تواتوا ، ذلك أن اقتناعنا الراسخ هو أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتحد في مقاومة شرور الفصل العنصري .

لذا نأسف لأن قلة من الاحكام التي ليس بمقدور النمسا أن تؤيدها قد منعتنا من التصويت مؤيدين لبعض مشاريع القرارات .

وبوجه خاص ، رأيت النمسا أن الأمم المتحدة ينبغي أن تركز كل جهودها على إحداث تغيير سياسي واجتماعي بالوسائل السلمية ، ولذا لا نستطيع تأييد مفهوم الكفاح المسلح بسبب إيماننا الثابت بحل الصراعات عن طريق الوسائل السلمية وحدها . واسمحوا لي أيضا أن أكرر التأكيد على أن النمسا تعارض من حيث المبدأ الإشارة بالإسم إلى دول أعضاء في قرارات الجمعية العامة ، فهذا أسلوب لا يخدم في رأينا قضية الشعب المضطهد في جنوب افريقيا . وأخيرا تعتقد النمسا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تحترم صلاحيات مجلس الأمن فيما يتعلق بالجزاءات الالزامية الشاملة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات اشتركت النمسا في تقديم مشروع القرارين A/42/L.32 و L.36 . وعلاوة على ذلك صوّت وفد النمسا مؤيدا لمشروع القرارين L.30 و Corr.1 و L.31 . وعلى الرغم من أن حكومة بلادي ترحب بمعظم أجزاء مشروع القرار الجديد وأنها اتخذت تدابير كثيرة يدعو إليها مشروع القرار L.27 و Corr.1 ، فقد تعيّن عليها الامتناع عن التصويت على مشروع القرار هذا بسبب موقفنا من صياغات معينة تضمنها . فلدينا ، في جملة أمور ، تحفظات تتعلق بتشجيع التصديق المبكر على الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، وهي اتفاقية لم تنضم إليها النمسا لأسباب قانونية . وعلاوة على ذلك امتنعت النمسا عن التصويت على مشروع القرارين L.26 و Corr.1 و L.28 و Corr.1 ، وصوتت معارضة لمشروع القرار L.29 و Corr.1 للأسباب آنفة الذكر .

ويعبر موقفنا الايجابي من المرمى الرئيسي للقرارات التي اعتمدت توا عن تأييدنا لاقامة مجتمع حر وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا موحدة ، استنادا إلى الممارسة الحرة للاقتراع العام .

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة

أخرى أكدت المناقشة التي دارت في الاسبوع الماضي رأي وفد بلادي الداعي إلى ضرورة

اتخاذ المجتمع الدولي اجراء أكثر حزما من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري .
وينبغي أن يراعى في وضع التدابير المتوخاة - إن لم يكن الوقت قد ولى بالفعل -
كفالة أن يغدو التفاوض بين الأطراف المعنية في جنوب افريقيا هو السبيل المختار .
ويتفق وفد بلادي مع جانب كبير مما جاء في مشاريع القرارات ، التي اشتركنا
في تقديم إثنين منها . وفي حين أن التغييرات التي أدخلت على مشاريع أخرى لم تستجب
لكل شواغلنا ، يسرنا مع ذلك أن نلاحظ أنها تتضمن تحسينات كثيرة بالمقارنة
بالمشاريع التي قدمت إلى الجمعية العامة في السنوات السابقة .

وبينما نرحب بذلك ونعترف به ، فإنني أود أن أسجل أنه مازال لوفد بلادي تحفظات على بعض من الجوانب التي مازالت تكتنف النصوص . فكما ذكرنا في دورات سابقة ، لا نستطيع أن نساير تأييد استخدام القوة بطريقة تتعارض وميثاق الأمم المتحدة ، أو التلميح بأنه ليس هناك من بديل لمثل هذا المسلك . كما أننا نعتقد أن التدابير التي يطبقها المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا يجب أن تختار بعناية وتوجه صوب أهداف محددة . والتدابير العملية العديدة التي اتخذتها نيوزيلندا يتجلى فيها ذلك النهج ، ومنها على سبيل المثال ، اتخاذ خطوات ثابتة قوية لتنفيذ التدابير التي أوصى بها رؤساء حكومات الكمنولث ومجلس الأمن .

ويؤسفنا ذكر بلدان معنية بالاسم في هذه النصوص لأن ذلك ليس في صالح الحفاظ على جبهة دولية موحدة قدر الإمكان . فعلى الرغم من أن حكومة نيوزيلندا نشطت في اتخاذ خطوات ترمي إلى عدم تشجيع الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا ، لا تزال لديها تحفظات بشأن بعض جوانب الاتفاقية المشار إليها في الفقرة ٢ من مشروع القرار A/42/L.27 ، وهو مشروع كان بإمكاننا تأييد الكثير من بنوده .

وبسبب هذه العوامل ، لا بسبب أي إخلال بالتزامنا تجاه كفاح شعب جنوب افريقيا ، امتنعنا عن التصويت على نصوص مشاريع القرارات الثلاثة A/42/L.26 و A/42/L.27 و L.28 ، وصوتنا ضد مشروع القرار A/42/L.29 .

لقد أيدنا مشروع القرار A/42/L.30 . وقمنا بذلك على أساس أنه من المفهوم أن الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار تؤيد فقط توصيات اللجنة الخاصة الواردة في الفقرة الفرعية (م) من الفقرة ١٥٠ من تقرير اللجنة .

لا بد من حمل جنوب افريقيا على الاعتراف بخطأ أساليبها وذلك عن طريق تنفيذ تدابير فعالة يقوم باتخاذها مجتمع دولي موحد . ونيوزيلندا ، من جانبها ، على استعداد للاضطلاع بدورها . وهذا يتبين من مشاركتنا في تقديم النص المتعلق باتخاذ اجراء دولي متضافر للقضاء على الفصل العنصري ، والنص الخاص بالحظر النفطي ضد جنوب افريقيا ، ومن تأييدنا للقرارات الخاصة بمندوق الأمم المتحدة الاستثماري لجنوب افريقيا . وبرنامج العمل المفيد للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري .

السيد بورغ أوليفيه (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بـ

ذي بدء ، أود أن أعلن أن وفد بلادي يقدر غاية التقدير الجهود التي بذلت بهدف تحسين صياغات اعترضت عليها الوفود فيما مضى ، وبهدف جعل مشاريع القرارات الواردة تحت هذا البند أكثر ايجازا . ونحن نشني على تلك الجهود ونشجع ذلك الاتجاه . إذ نعتقد انه سيزيد من دعم الاهداف التي نسعى جميعا إلى تحقيقها .

لقد صوتت مالطة لصالح مشاريع القرارات A/42/L.27 و L.30 و L.31 و L.32 ، كما اننا فخورون جدا بأننا من بين مقدمي مشروع القرار A/42/L.36 الذي اعتمد دون تصويت .

وأود الآن أن أفسر موقف وفد بلادي بشأن مشاريع القرارات A/42/L.26 و L.28 و L.29 .

لقد امتنعت مالطة عن التصويت على مشروع القرار المعنون "التضامن الدولي مع الكفاح في سبيل التحرير في جنوب افريقيا" (A/42/L.26) . وفي هذا الصدد ، أود أن أذكر أن حكومة مالطة تعارض بطريقة لا لبس فيها أو غموض سياسات الفصل العنصري البغيضة التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، وهي مصممة على تأييد اتخاذ تدابير فعالة ، بما فيها الضغط المعنوي ، للتوصل إلى القضاء على تلك السياسات التي أدانها الجميع . كما اننا نؤيد تماما دول خط المواجهة ، ونتفهم أن الشعوب قد لا يكون لها خيار سوى أن تصبح من المقاتلين من أجل الحرية - حين لا تتوافر لديها السبل الديمقراطية - لتحقيق أهدافها المشروعة . لكن في رأي وفد بلادي ان هذا القرار قد ينطوي على أكثر من ذلك ، وتماشيا مع السياسة التي أوضحها رئيس وزرائنا في بيانه أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي عندما أعلن أن "هدفنا هو الإسهام في التسوية السلمية للصراعات الدولية وفي نبذ

أعمال العنف والحرب كأدوات للسياسة" (A/42/PV.32 ، ص ٧٢)

قد اضطرنا بعد كثير من التردد إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.26 على الرغم من اننا نوافق على معظم الاحكام الواردة به بل ونؤيدها .

لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.28 المعلنون "فرض جزاءات شاملة والزامية على نظام الحكم العنصري القائم في جنوب افريقيا . والسبب في امتناعنا هو أنه خفّ دولاً معينة بالذكر . ونحن لا نؤيد هذه الممارسة ولولا اللجوء اليها لمؤتينا لصالح مشروع القرار .

وختاماً ، امتنع وفد مالطة عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.29 المعلنون "العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا" . وأود أن أؤكد مرة أخرى على معارضة مالطة التي لا لبس فيها لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب افريقيا ، واصرارنا على تأييد أي اجراء يرمي إلى القضاء على تلك السياسات . ومع ذلك ، فإنه نظراً لذكر دولة واحدة بالاسم فيما يتعلق بعلاقاتها مع جنوب افريقيا ، لم يكن لدينا أي خيار سوى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار المذكور .

السيد مغبودا (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك أي شك في معارضتنا لسياسات الفصل العنصري البغيضة التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ومع ذلك ، لا أود أن أكرر آراء حكومة بلادي ، التي أعلنت في هذه الجمعية أمس . وساقوم ، باسم الوفد الكندي ، بتعلييل تصويت كندا على شتى القرارات الواردة تحت بند جدول الأعمال هذا .

أولاً ، أود - كنوع من التعقيب العام - أن أهنئ مقدمي قرارات هذا العام على الإيجاز في الصياغة والنغمة الأكثر اعتدالاً الواردة في النصوص التي عرضت علينا . وهذا تحسن عن العام الماضي ، وآمل أن تكون هذه هي سمة بداية اتجاه جديد مستمر في العمل .

بالنسبة لمشروع القرار A/42/L.26 ، الذي يتناول الحالة في جنوب افريقيا وتقديم المساعدة إلى حركات التحرير ، يمكن لكندا أن تؤيد الكثير مما ورد به . فقد دأبنا دوماً على إعلان إدانتنا لحالة الطوارئ الراهنة . كما أننا ننضم إلى الدول الأخرى في اتخاذ اجراء متضافر للضغط على حكومة جنوب افريقيا لتفكيك الفصل العنصري

وإطلاق سراح السجناء السياسيين مثل نلسون مانديلا ، ورفع الحظر عن الأحزاب السياسية . ولقد كانت كندا دائما في طليعة الدول التي تطالب حكومة جنوب افريقيا بالدخول في حوار مع القادة السود الشرعيين . ووفقا لميثاق الأمم المتحدة طالبنا دوما بالتغيير السلمي والمصالحة في جنوب افريقيا ، بل اننا نشجع ذلك . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا ندين على وجه الخصوص حلقة العنف التي وجدت في جنوب افريقيا في السنوات الاخيرة .

ومع ذلك ، ولكل هذه الاسباب أيضا ، لم نتمكن من تأييد مشروع قرار يتضمن لهجة يبدو أنها تحبذ الكفاح المسلح .

وعلى نفس المنوال ، امتنعت كندا أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.30 المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والذي أيدناه في الماضي ، وذلك بسبب التوصيات الواردة في الفقرة ١٥٠ من تقرير اللجنة ، المشار إليها في الفقرة ٢ من مشروع القرار ، وهي الفقرة التي تتضمن تأييدا صريحا للكفاح المسلح .

لقد امتنعت كندا عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.27 . وموقفنا بشأن اتخاذ تدابير فعالة معروف جيدا . لقد فرضت كندا حقا جزاءات ضد جنوب افريقيا ، لكنها لا توافق على جميع التدابير التي يطالب بها مشروع القرار ذاك . أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.28 ، فإننا جد مختلفين مع تسمية بعض البلدان في الفقرة ٢ منه . وقد دأبنا دوما على التصويت ضد إدراج ما نرى أنه اشارات اعتباطية إلى بلدان معينة في إطار قرارات من هذا القبيل . وينبع تصويتنا السلبي على مشروع القرار هذا من مواقفنا المبدئية بشأن تسمية الدول وبشأن الجزاءات الالزامية .

أما فيما يتعلق بمشروع القرار A/42/L.29 فقد صوّت وفد بلادي ضد هذا النص ، وذلك لأنه في الوقت الذي يبدو أنه يأخذ علما بالتدابير التي اتخذتها حكومة اسرائيل بصدد جنوب افريقيا ، فإنه مع ذلك مازال محتفظا في الجوهر بطابعه المتحيز .

وقد امتنعت كندا - كما فعلت في العام الماضي - عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.31 الخاص "بالحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا" . إذ فرضت كندا بالفعل حظرا طوعيا فعلا على بيع البترول والمنتجات البترولية إلى جنوب افريقيا . وصوّتت كندا لصالح مشروع القرار A/42/L.32 الخاص باتخاذ "اجراءات دولية متضافرة للقضاء على الفصل العنصري" . لقد أشرت من قبل إلى معارضة كندا القوية للفصل العنصري ، ولا بد من أن أذكر للتسجيل ان كندا نفّذت كل التدابير الواردة في الفقرة ٧ ، ومع ذلك ، لا تعتبر كندا أن هذا هو الوقت المناسب لغرض جزاءات الزامية ، وهي مسألة تحتاج في كل الاحوال إلى مزيد من المراجعة المتأنية من قبل مجلس الامن . وتحفظاتنا في هذا الصدد تنطبق على مشروع القرار هذا وعلى مشروع القرار A/42/L.30 ، وكما ذكرت من قبل على مشروع القرار A/42/L.28 .

وقد أسعدنا أن نشارك في تقديم مشروع القرار A/42/L.36 ، وأن ننضم إلى توافق الآراء الخاص به .

ان علينا جميعا أن نضطلع بدورنا في تشجيع التغيير السلمي في جنوب افريقيا والنهوض به . فالبيانات التي استمعنا اليها في هذه المناقشة والقرارات التي اعتمدت اليوم ، إذا ما نفّذت سوياً ، فإنها تعدّ بمثابة رسالة واضحة موجهة إلى جنوب افريقيا لكي تقوم بإجراء متضافر . وتعتزم كندا ، من جانبها ، أن تعمل بالاتساق مع غيرها ، لمواصلة الضغط الذي لا يلين أو يضعف على جنوب افريقيا لتفكيك الفصل العنصري .

السيد باغبيني أديتو نزينفيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

تعيد زائير التأكيد على الادانة التي عبر عنها في الجمعية العامة رئيس وفدها ، الذي دعا دون لبس المجتمع الدولي بأسره إلى زيادة ضغطه على جنوب افريقيا عن طريق فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا لتتسنى ازالة تلك الجريمة التي ترتكب ضد البشرية ، جريمة الفصل العنصري . ان مشاريع القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة تواءم تستهدف تحقيق الهدف الذي نسعى إليه جميعا ، ألا وهو ازالة الفصل العنصري .

ومع ذلك ، فإن زائير ، تمشيا مع سياستها الخارجية المبدئية الثابتة ، ترفض استفراد العلاقات بين دولة واحدة ، هي اسرائيل ، وجنوب افريقيا . فهناك دول عديدة تقيم مع جنوب افريقيا علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية وتتعاون معها في جميع المجالات وترد أسماؤها في العديد من التقارير ، إلا أن هذه الدول ، باستثناء اسرائيل ، غير مذكورة بالاسم في مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 . ولذلك ، فإن زائير ، تمشيا مع سياستها ، شعرت أنها مضطرة إلى التصويت ضد مشروع القرار لأنه ، كما أسلفت ، يستفرد متعمدا العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ولا يذكر جميع البلدان الاخرى التي تقيم معها علاقات مماثلة .

وفيما يخص الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 ، فنظرا لأنها طرحت للتصويت ، ونظرا لأن وفد بلدي يرى أن تسمية الدول في مشروع القرار هذا غير كاملة ، امتنعنا عن التصويت . وفيما يتعلق بمضمون مشروع القرار A/42/L.28 و Corr.1 ، فإن وفد بلدي ، الذي يؤيد فرض جزاءات الزامية على جنوب افريقيا ، قد صوّت لصالح فرض الجزاءات .

نأمل أن يتم تحاشي ذكر أسماء دول معينة على نحو انتقائي في مشاريع القرارات المقبلة التي ستعرض علينا .

السيدة داسنت (سانت كيتس ونيفيس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

البيان الذي ألقاه رئيس وزراء سانت كيتس ونيفيس في الجمعية العامة قبل أكثر من شهر قليلا ، عبر بوضوح عن موقف حكومة سانت كيتس ونيفيس الثابت المتخذ ازاء نظام

الفصل العنصري . ان موقفنا ثابت وواضح . اننا نمقت نظام الفصل العنصري وننتفح مع الرأي في أن الجزاءات الالزامية الشاملة ستؤدي دورا هاما في الازالة النهائية التامة لهذه الجريمة التي ترتكب ضد الانسانية في جنوب افريقيا . وتمشيا مع موقفنا المناهض للفصل العنصري ، أيد وفد بلدي جميع مشاريع القرارات التي صوّتت عليها اليوم باستثناء مشروع قرار واحد . لقد امتنع وفد بلدي عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 لأن لدينا تحفظات بشأن جدوى التناوب بالالقباب في مشاريع القرارات . وفضلا عن ذلك اننا نأخذ بعين الاعتبار الجهود التي بذلتها حكومة اسرائيل مؤخرا لمراجعة علاقاتها مع جنوب افريقيا .

السيد فيرغارا (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تلتزم بنما بسياستها المناهضة للفصل العنصري الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا . وأشرنا إلى ذلك بوضوح في بياننا الذي ألقيناه في الجمعية العامة . ومع ذلك ، فإننا نود أن نعلل امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 . اننا نتفق أساسا مع النص . ولكن نظرا لاننا امتنعنا ، في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، عن التصويت على مشروع القرار A/42/L.45 - القرار ٢٥/٤١ جيم - الذي يقوم على أساسه مشروع القرار الحالي ، شعرنا بأننا مضطرون إلى الامتناع عن التصويت هذا العام أيضا .

السيد أنغو (بابوا غينيا الجديدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوّت وفد بلدي لصالح جميع مشاريع القرارات التي تستهدف استئصال شرور الفصل العنصري . اننا نرغب في أن نعلل تصويتنا لصالح مشروع القرار A/42/L.29 و Corr.1 المتعلق بالعلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا . في العادة ، اننا لا نؤيد أي مشروع قرار يغرد بالذكر أي بلد عضو فيما يتصل بمشكلة الفصل العنصري . ان تصويتنا اليوم لصالح مشروع القرار ذاك يظهر ما نشعر به من خيبة أمل نتيجة لعدم احراز تقدم حتى الآن من قبل المنظمة ولم يكن تصويتاً ضد اسرائيل .

يأمل وفد بلدي أن تذكر في مشاريع القرارات المستقبلية أسماء الدول الأخرى التي تواصل تعاونها مع النظام العنصري في جنوب افريقيا . ويتعين استطلاع جميع

الطرق التي تؤدي إلى القضاء على شرور الفصل العنصري . وإذا كان المجتمع الدولي يشعر بأن هناك حاجة إلى كشف من يتعاونون مع جنوب افريقيا ، فقد يكون الآن هو الوقت المناسب لفعل ذلك .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكر الأعضاء بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٢٤ ، تحدد مدة الكلمة الاولى التي تلقى ممارسة لحق الرد بعشر دقائق وتحدد مدة الكلمة الثانية بخمس دقائق ، وتدلّي بها الوفود من مقاعدها .

السيد منتصر (الجمهورية العربية الليبية) : كما عوّدنا ممثل

الكيان الصهيوني العنصري دائما العمل على صرف أنظار الجمعية العامة ولجانها عن البنود قيد البحث ، حاول نهار الامس مرة أخرى أن يصرف الانظار عن البند الهام الذي تناقشه الجمعية العامة ، وهو سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا وذلك باختلاق الافتراءات والاكاذيب التي لا أساس لها من الصحة . ان المذنب المجرم يحاول دائما إبعاد التهمة عن نفسه ، ويحاول تلغيق التهم للآخرين .

ان الكيان الصهيوني ، الحليف الطبيعي للنظام العنصري في جنوب افريقيا وعدو الشعوب ، يحاول أن يبرر تحالفه مع نظام عنصري آخر مثله . فالنظامان العنصريان كلاهما قاما على أنقاض شعوب أخرى . والنظام الصهيوني العنصري ، بعقيدته العنصرية ، يعرف تماما كذب ما ذكره ممثله غير الشرعي . الكل يعرف كيف يعاني العرب تحت وطأة الاحتلال . والكل يعرف كيف عومل حتى اليهود السود الأمريكيون ، الذين طردوا وأبعدوا من فلسطين لا شيء إلا لكون لونهم أسود .

إن التحالف العضوي بين الأمة العربية و افريقيا لا يمكن أن تؤثر فيه ما ذكره
البيان الصهيوني . فنصف سكان افريقيا من العرب وماضيهم واحد وحاضرهم واحد وعدوهم
واحد : الكيان العنصري في جنوب افريقيا والكيان العنصري في فلسطين المحتلة .

لقد استطعنا في افريقيا إنهاء نظام عنصري في روديسيا فأصبحت زمبابوي
ونتطلع الى اليوم الذي تعود فيه فلسطين الى اسمها وتعود فيه آرانيا الى اسمها .
إن أبلغ رد على مندوب الكيان الصهيوني هو ادانته قبل دقائق من ١٠٣ وفود .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية المانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : بالامس لدى مشاركة ممثل غانا في امناقشة العامة بشأن هذا
البند أشار الى حكومتي في هجوم مع توجيه اللوم الذي لا يسعنا سوى أن نعرب عن عميق
أسفنا لإزائه . والاثر الذي خلفه هذا يوحي بأن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية
تنتهك اجراءات حظر الاسلحة الإلزامي ضد جنوب افريقيا التي اعتمدها مجلس الامن . إن
هذا الادعاء والتعريض غير صحيح ونحن ندحضه دحضا قاطعا .

إن موضوع هذه المناقشة هو نظام الفصل العنصري اللاإنساني في جنوب افريقيا
الذي يحرم السكان السود لذلك البلد من حقوقهم الإنسانية والمدنية . ولم نعد نحتمل
هذه الحالة وكذلك كل الدول من أعضاء المجتمع الدولي . إننا نؤيد كافة الجهود
السلمية الدولية التي تسهم في استئصال الفصل العنصري والعنصرية في جنوب افريقيا .
إننا لا نمد جنوب افريقيا لا بالاسلحة ولا بالاجهزة العسكرية . إننا نتمسك تمسكا دقيقا
بالحظر الإلزامي الذي اعتمده مجلس الامن . وقد نفذت الحكومة الاتحادية منذ وقت طويل
قرارات لكسمبورغ التي اتخذها وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في ١٠ أيلول/سبتمبر
١٩٨٥ والتي تحظر تصدير الاجهزة ذات الطبيعة الحساسة المخصصة لاستعمال الشرطة
والقوات المسلحة في جمهورية جنوب افريقيا . إن الاتهامات التي لا مبرر لها والمزاعم
الكاذبة لا يمكنها سوى أن تنتقص من التضامن الراسخ الذي تبديه الأمم المتحدة بإدانة
الفصل العنصري والعنصرية في جنوب افريقيا .

إن هدفنا وهو إنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا لن يتعزز بالاتهامات
التي لا مبرر لها والمزاعم الكاذبة بل بالتضامن .

وأود أن أوضح ما يلي . إن تزويد الشركات الخاصة لجنوب افريقيا بتصميمات مكونات الغواصات قد جرى بدون علم الحكومة الاتحادية وبدون موافقتها . ولم تقدم أية طلبات للحصول على أية أذن بشأن تلك الصفقات ولم تصدر إذن . وبعد أن نمى الى علم السلطات المختصة في جمهورية المانيا الاتحادية أمر هذه الإمدادات غير المصرح بها أجرت تلك السلطات تحقيقا في هذا الشأن . وعلاوة على ذلك ، فإن البنديتاغ ، وهو برلماننا ، أنشأ لجنة خاصة للتحقيق . وقد أعيد إنشاء هذه اللجنة في أعقاب انتخاباتنا الوطنية الأخيرة وهي تجري تقيماتها بنشاط .

إن أي إصرار على الزعم بأن التحقيقات الحالية قد أرجئت بسبب المناقشة المناهضة للفصل العنصري التي تجري في الجمعية العامة في نيويورك ليس له أساس من الصحة . وقد أبلغنا رئيس لجنة حظر الأسلحة بأننا سنظلمه على هذا الجانب من نتائج التحقيقات بشأن إمدادات التصاميم حال اكتمالها ونحن نعتزم التصرف على هذا النحو . إن اتهام الحكومة الاتحادية بأنها تسعى الى منع النقد عن طريق التهديد بوقف معونتها الإنمائية ليس كاذبا فحسب بل أنه يتناقض والتعاون الوثيق المخلص مع شركائنا من البلدان الافريقية . إن الحكومة الاتحادية ترسل ، لاسيما عن طريق مساندتها لدول خط المواجهة ، ومن خلال مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي ، إشارات واضحة بأن المنطقة يتهددها خطر محاولات زعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا .

إن الطائرات العمودية المخصصة للإستعمال التجاري لا تخضع لحظر الأسلحة الذي اعتمده مجلس الأمن ولا لقرار لكسمبرغ . وتسليم مثل هذه الطائرات العمودية لا يخضع لسيطرة الحكومة الاتحادية .

وختاما ، اسمحوا لي أن أذكر مرة أخرى ، كما حدث في الماضي ، إن الحكومة الاتحادية متمثلة في المستقبل لحظر الأسلحة الإلزامي ضد جنوب افريقيا إمتثالا صارما ، كما ستطبق بدقة القرارات التي اتخذها وزراء خارجية المجموعة الأوروبية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ .

السيد عرنوس (الجمهورية العربية السورية) : خرج أمس أحد المتكلمين

في حديثه عن البند المطروح بالإشارة الى مسألة تشاد والنزاع الليبي التشادي وهو بند غير مطروح للنقاش ، وتعرض لبلدان عديدة من بينها بلادي محاولا تحويل البند المطروح ومشوها للحقائق كعادته .

وفي بيانه لما يجري في جنوب افريقيا من ممارسات وانتهاكات لم يستطع الرد على ما جاء في التقرير الخاص حول علاقات بلاده مع جنوب افريقيا ، بل اعترف بتعاون بلاده مع ذلك النظام منذ الكلمات الاولى لبيانه حيث أشار الى أن بلاده ستوقف العقود الجديدة في المسائل العسكرية : أي أن العقود العسكرية قائمة بين البلدين وأنه تقرر وقف العقود العسكرية الجديدة . أما مدى ونوع العقود القائمة فلم يبينها . وكذلك تخفيض التبادلات الرياضية والثقافية والعلمية التي لاتزال قائمة في أوجهها . فضلا عن أن التقرير الخاص الذي أشار إليه في حديثه قد تضمن في الفقرة الخامسة منه أن قرار اسرائيل بتقليص روابطها مع جنوب افريقيا لم يكن قرارا سياسيا جديا بل كان وسيلة لمقاومة ضغط كونغرس الولايات المتحدة .

لقد طالب الممثل الاسرائيلي في بيانه بمعارضة مشروع القرار حول العلاقة بين بلاده وجنوب افريقيا الذي تبنته الجمعية العامة قبل قليل . واذا استعرضنا ما في القرار فإننا لن نجد فيه سوى مطالبة اسرائيل بأن توقف تعاملها مع جنوب افريقيا العنصرية وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالفصل العنصري . ومع ذلك فإنه صوّت ضد هذا المشروع ، كما أنه صوّت على المشاريع الأخرى التي قدمتها اللجنة الخاصة ، أحدها بمعارضته ، وثلاثة منها بالامتناع . وهذا تأكيد على تعاون نظامه مع وليد نظام النازية في جنوب افريقيا ، نظام الفصل العنصري ، الذي أدانته المجتمع الدولي برمته .

وإنني لن اتحدث عن الممارسات العنصرية الاسرائيلية ضد الشعب العربي في الاراضي المحتلة ، لان السادة الموقرين يعرفون من خلال متابعتهم للنبود المتعلقة بذلك مدى ممارسات اسرائيل .

ختاما ، فإن التضامن العربي الافريقي متين ولا يمكن أن يشكك به ، لاننا نواجه عدوا مشتركا في كل من الشرق الاوسط وجنوب افريقيا ، وسوف تنتصر ارادة الشعوب ، وتزيل الانظمة العنصرية في كل من المنطقتين .

السيد ايسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد هاجم ممثل غانا في بيانه كوت ديفوار بالاسم وقال إنها أسهمت في زعزعة استقرار منطقة الغرب الافريقي دون الاقليمية بمنحها تصريحا بالهبوط في ابيدجان لطائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية تربط باريس بجوهانسبرغ ، ولما كان التاريخ يعيد نفسه باستمرار في بعض الاحياء مع بعض الاختلافات ، فقد اتهمت كوت ديفوار ورئيسها في الماضي كثيرا ببلقنة افريقيا .

لكن أي شخص يعرف التاريخ الحقيقي لإنهاء الاستعمار وإنشاء منظمة الوحدة الافريقية ، وهي اليوم مفخرة لقارتنا - إذ لا توجد قارة أخرى غير افريقيا نجحت في أن تضم في ربوعها هذا العدد الكبير من الدول المستقلة يعرف ما فعلته كوت ديفوار ويعرف الدور الذي قام به رئيسها في إنشاء هذه المؤسسة .

وقد بدأ دورها في إنشاء المنظمة في مؤتمر برازافيل واستمر في مؤتمر مونروfia ولاغوس ، وأخيرا في مؤتمر أديس أبابا الذي شهد اندماج مجموعتين ، مجموعة برازافيل ومجموعة الدار البيضاء ، مما أدى الى إنشاء منظمة الوحدة الافريقية .

ويُزعم بأن كوت ديفوار تفتح الباب أمام زعزعة الاستقرار في غرب افريقيا . ولكن على العكس ، فكل أعمال الرئيس هوفيه بوانييه - قبل وبعد الاستقلال - جزء من السعي الدؤوب والعنيد لايجاد السبل لاضفاء الاستقرار على كوت ديفوار فحسب ولكن على المنطقة دون الاقليمية كلها وعلى سائر افريقيا . وكما قلنا فنحن لا نريد أن نكون واحة للسلم والرفاه وسط صحراء من البؤس .

وتتسم هذه السياسة بالاصرار العنيد على إضفاء الاستقرار على أسعار المواد الخام التي تقوم عليها اقتصادات جميع الدول الافريقية - وبالإسهام النشط في إنشاء كثير من منظمات التعاون الاقتصادي - التي تشمل مجلس التفاهم ، واللجنة الاقتصادية لاسيا الغربية ، والجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والتي تهدف الى تدعيم الاساس الاقتصادي لبلداننا وهو العنصر الحقيقي القادر على الاسهام في تحقيق الاستقرار السياسي لدولنا اسهاما فعالا . وكان حضور الرئيس هوفيه بوانييه في القمة الاقتصادية في لاغوس دليلا على رغبتنا في الاسهام والمشاركة في كل ما يمكن أن يؤدي الى النهوض بالتنمية الاقتصادية لقارتنا ومن ثم في تدعيم استقلالنا السياسي واستقرارنا .

إن زعزعة الاستقرار مفهوم لا وجود له في مجموعة مفاهيمنا السياسية والاجتماعية . ونحن نسعى لتحقيق الاستقرار السياسي في كل مكان . ومنذ عام ١٩٤٤ لم يتول حكمنا سوى زعيم واحد . ولدينا أيضا استقرار فيما يتعلق بالمواد الأولية . وفيما يختص بسياستنا تجاه جنوب افريقيا ، معقل الفصل العنصري ، فهي ليست جديدة ولا غامضة على نحو أكثر تحديدا . وفي عام ١٩٧١ في مؤتمر صحفي شهير ، اقترح الرئيس هوفيه بوانييه إقامة حوار بين جميع الدول الافريقية بما فيها جنوب افريقيا قائلا "إن الحوار ليس ملاحا للضعفاء ، بل انه على العكس صلاح الاقوياء" .

ولم تنجم سياسة الحوار هذه عن فكرة مرتجلة بل جاءت نتيجة لإمعان طويل للفكر على اساس من الملاحظة المكثفة لظواهر تاريخية واجتماعية معينة . ولم تتغير سياسة الحوار هذه منذ عام ١٩٧١ ولن تتغير ، لان كوت ديفوار معروفة بثباتها وبايمانها باختيارها ايمانا لا يتزعزع .

وسياسة كوت ديفوار لا يشوبها النفاق لانها تصدر عن مشاعر نبيلة وصادقة فسي النضال ضد الفصل العنصري الذي تدينه بقوة . كيف يمكن ألا نشور ضد السلوك اللاانساني للبيض تجاه السود ولا يفضينا هذا السلوك ونحن سود ؟

إن كوت ديفوار تؤمن بإجراء المفاوضات ، ومن ثم بالحوار في تسوية جميع المشاكل بما فيها المشاكل الناجمة عن الحاجة الى القضاء على الفصل العنصري وهو

الهدف الذي يسعى اليه جميع الافارقة ، بل جميع الشعوب المحبة للسلم . ولا شك فسي أن نتائج هذا الحوار ليست باهرة ؛ فالحوار كما نعلم بطيء بل هو بطيء للغاية ، غير أن هذا لا يشبط همتنا على الاطلاق . وسوف نصر عليه .

وسيختلفي الفصل العنصري ان عاجلا أو آجلا ، ونحن على يقين من أن التاريخ سوف يقدر الجهود الفردية التي بذلها فرد والتي بذلها الجميع في هذا النضال المتعدد الاطراف .

ونحن لا ندين شخصا بعينه ؛ ونحن نحترم ببساطة اختيار الآخرين في النضال ضد الفصل العنصري . وكل ما آمل فيه أن يحظى اختيارنا الصعب جدا باحترام مماثل في هذا النضال المشترك ضد الفصل العنصري . لقد كان بإمكاننا اختيار الطريق السهل فنشعر بالفبطة لمجرد أننا نصوت لصالح قرارات الإدانة ثم نعود الى عواصمنا بضمان مستريحة . ولكننا آثرنا اختيار الطريق الأصعب والأكثر خطورة والأكثر شرفا لكي نبرهن على أن الإتهام الموجه الينا غير صحيح .

وأقول لشقيقي من غانا - وأقول "شقيقي" لاننا من نفس الجماعة العرقية : قرיתי لا تبعد سوى ميلين عن حدود غانا - أنه لو كان الأمر مجرد منع هبوط طائيرة بعيدة المدى تربط بين جنوب افريقيا وأوروبا مما يشكل إسهاما في استقرار منطقتنا شبه الاقليمية أو يسهم بأي شكل من الاشكال في إزالة الفصل العنصري ، لكنت ماهرع الى اتباع نصيحته الودية .

ولكن في ظل الظروف الحالية ، كنا نود حتى اضطراب طائيرة تابعة لجنوب افريقيا الى الهبوط في أكرا حتى يتسنى لأهالي جنوب افريقيا أن يبدوا اعجابهم بهذه العاصمة الجميلة أكرا ويروا كيف يستطيع السود ، مثلهم مثل البيض ، أن يديروا شؤون أوطانهم بحرية وكرامة كما سيفعل السود في جنوب افريقيا غدا .

مثل هذا الحدث قد يشبه امقاط نقطة ماء في المحيط ، ولكنه كما يقول الكاتب الفرنسي إدغار كيني :

"قطرة فقطرة يفتت الماء في النهاية أصلب المخور ، بالرغم من أن

اسمها الفصل العنصري" .

السيد الحسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بالامس ادخل ممثل النظام العراقي المهزوم مواضع دخيلة وأورد مزاعم لا أساس لها ضد بلادي بهدف صرف انتباه هذه الجمعية عن الجرائم التي يرتكبها نظام برييتوريا العنصري عن التعاون بين القاعدة الصهيونية للإرهاب وجنوب افريقيا .

ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تؤيد النضال العادل لشعب جنوب افريقيا ضد

الفصل العنصري ونحن ندين بقوة ونعارض أي تعاون مع هذا النظام البغيض .

وقد وضعت جمهورية إيران الإسلامية قواعد ولوائح خاصة فيما يتعلق بتصدير وبيع

النفط . وأحد الشروط القياسية التي تضعها إيران لمبيعات النفط للشركات المشترية

هو أن تتعهد بعدم ارساله الى جهات محظور التعامل معها ، ومنها جنوب افريقيا .

ولضمان تنفيذ هذا الشرط من شروط العقد تنفيذا فعالا ، تحصل السلطات على شهادات

تفريغ الحمولة المبينة وتفحصها بدقة .

ان هذه الشركات التي تسلم النفط الايراني لجنوب افريقيا ، مخالفة بذلك الحظر ونص العقد مستدرج فورا ، بطبيعة الحال ، في القائمة السوداء لشركة النفط الايرانية الوطنية .

وهذا التفسير القصير يبرهن بجلاء على أن ادعاءات الممثل العراقي ليس لها أي أساس على الإطلاق ، وأنها مضللة .

السيد عباسي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالأمس نقل ممثل اسرائيل عن وكالة رويتر قولاً مزعوماً منسوباً إلى رئيسنا السابق السيد المعلم جوليوس نيريري فيما يتعلق بمسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدان الافريقية واسرائيل . لقد أوجدت هذه الإشارة بالتحديد الانطباع الكاذب بأن المعلم يشجع البلدان الافريقية على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل . وتوضيحا لهذا الأمر ، وللتسجيل ، أود أن أذكر ما يلي . أولا ، أن المعلم نيريري لم يخاطب أحداً من مندوبي الصحف خلال توقفه في نيروبي حيث صدر الخبر الذي اذاعته وكالة رويتر ، ثانياً ، أيما ما كان قد قاله عن هذا الأمر ، فقد أخرج عن سياقه كلية . ثالثاً ، هذا يؤكد أنه موقف تنزانيا بالنسبة لمسألة إعادة انشاء العلاقات مع اسرائيل لم يتغير نظراً لرفض اسرائيل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وكذلك لاستمرار احتلالها الأراضي العربية بما يتنافى وميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي ، والقرارات ذات الصلة لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أمارس

حقي في الرد على وفدي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وكوت ديفوار . ان المناقشة في جلسة عامة للجمعية العامة تعني ذلك بالضبط انها تبادل مستنير ومتصل للآراء حول أية مسألة تطرح على الجمعية . ومن هذا المنطلق بالذات أشار وفد بلادي الى وفدي جمهورية ألمانيا الاتحادية وكوت ديفوار وطلب منهما تفسيراً سعدنا بأن نستمع اليه . وأية دوافع منسوبة إلينا مرفوضة تماماً .

فيما يتعلق ببيان ممثل جمهورية المانيا الاتحادية دعوني أكرر انه ، اذا كان لا يرى أي انتهاك لحظر توريد السلاح الذي فرضه مجلس الأمن ، في التصرفات التي قامت بها الشركتان التي قدمت الضميمات لبناء القوامة يو - ٢٠٩ لجنوب افريقيا ، فنحن نختلف معه في هذه النقطة ، ونرى في هذا العمل انتهاكا للحظر ، قد يكون موضوع المناقشة ممارسات وسياسات الفصل العنصري ، ولكن من الصحيح كذلك أن أولئك الذين يعززون اقتصاد جنوب افريقيا وقوتها العسكرية يظلمون الاغلبية السوداء الساحقة في ذلك البلد التعميس . ويسعدني أن لاحظ أن جمهورية المانيا الاتحادية تؤيد الاساليب السلمية الرامية الى استئصال الفصل العنصري ، ولكنني آمل أن يفهم وجهة نظري عندما أقول أن تزويد القوات العسكرية لجنوب افريقيا بالغواصات لا يكاد يتسق مع الاساليب السلمية لاستئصال الفصل العنصري . والحقيقة أن جمهورية المانيا الاتحادية هي التي خرجت على التضامن مع كل واحد منا لأنها سمحت لشركة تملكها الدولة أن جميع الرسوم لجنوب افريقيا . ولا تستطيع جمهورية المانيا الاتحادية أن تتبرا من الشركتين عندما تمتلك حكومتها ٧٥ في المائة من اسهمهما .

ويسعدني أن أعلم أن جمهورية المانيا الاتحادية ستواصل متابعة الامر الى نتيجه المنطقية ، وأن تكون الاشاعة التي أشرت اليها غير صحيحة . وإذا ثبت انها صحيحة فأمل أن تعمل جمهورية المانيا الاتحادية على الا يسخر من العدالة .

ثانيا ، أرحب بكلمات زميلي وأخي وصديقي العزيز الممثل الدائم لكوت ديفوار . واسمحوا لي أن ابدأ بتصحيح جزء من بيانه . إن وفد بلادي لم يقصد على الإطلاق أن يوحي بأن كوت ديفوار تعمل على زعزعة الاستقرار في غربي افريقيا ، وسأعيد تلاوة الجزء الذي يتناول ساحل العاج في بياني . لقد قلت بالامس ، وأكرر :

"أن كوت ديفوار باتخاذها ذلك القرار تشجع جنوب افريقيا على القيام بأعمال زعزعة الاستقرار في منطقة غربي افريقيا دون الاقليمية ، ونرجوهم رجاء اخويا أن يعيدوا النظر في هذه الخطوة الخطيرة" . (A/42/PV.76 ، ص (١٥))

وإذا لم يعتقد زميلي أن التدابير التي اتخذوها قد تجلب زعزعة الاستقرار بسبب جنوب افريقيا ، عليهم أن يسألوا البلدان الأخرى مثل المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، ماذا فعل أعضاء مكاتب جنوب افريقيا في هذين البلدين دفاعا عن الفصل العنصري ، وزعزعة للاستقرار في البلدان الأخرى ، وإذا لزم الأمر فإنني سأدخل في المزيد من التفاصيل .

والمسألة هنا لا تتعلق بما أسهم به رئيس كوت ديفوار لتحقيق الوحدة الافريقية ، والاستقلال الافريقي ، فهذه مسألة مسجلة ومُعترف بها ، ويتفق وفدي مع كل ما قاله الممثل في هذا الصدد ، ولكن المسألة هنا هي أن الأمم المتحدة اعتمدت عددا من القرارات في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة ، وأن منظمة الوحدة الافريقية اعتمدت أيضا عددا من القرارات ، وكلها لا توصي بعدم اتخاذ التدابير التي اتخذتها كوت ديفوار ، ويعلم وفد كوت ديفوار أن بلده عضو في الأمم المتحدة وفي منظمة الوحدة الافريقية ، وسؤالنا هو : أي نوع من التضامن هو تضامننا ؟

وختاما ، أمامنا خيار ، أنواصل الحوار مع جنوب افريقيا أم لا . وحتى إذا اخترنا الحوار ، وجب علينا أن نفرق بين الحوار والتعاون النشط مع نظام جنوب افريقيا العنصري . واسمحوا لي أن اختتم كلمتي بالاقتباس من مقال نشرته جريدة الفارديان حول هذا الموضوع بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام ، جاء في هذا المقال :

"لقد خرجت دولة كوت ديفوار من صفوف البلدان الافريقية التي تطالب بشدة بفرض عقوبات اشد صرامة ضد جنوب افريقيا ، وذلك بمنح حق المرور للخطوط الجوية لجنوب افريقيا . فبعد شهر من المفاوضات المطولة التي أحيطت بالسرية ، والمعتقد أنها تمت على أعلى المستويات الحكومية ، منحت شركة الخطوط الجوية لجنوب افريقيا التصريح بأخذ الركاب والبضائع وانزالهم في مطار أبيدجان في الرحلات الجوية بين لندن وجوهانسبرغ .

"وستقلع طائرات شركة الخطوط الجوية لجنوب افريقيا من مطار ابيدجان في موعد غريب على الطيران وهو الساعة ٢/١٥ صباحا ، وهذه الشركة من اقل شركات العالم حظا من الاقبال عليها . وقد طلب من وكلاء السياحة ألا يعلنوا عن هذه الرحلة نظرا لحساسيتها السياسية ، ورفض السيد مارسيلو مياو ، ممثل الخطوط الجوية لجنوب افريقيا في أبيدجان ، التعليق" .

"ولسنوات كثيرة كانت الطائرات تتزود بالوقود في مطار ابيدجان الدولي بينما تستمر المطالبة بحقوق المرور . وبالأخص ، أعرب كبار المسؤولين في وزارة الخارجية عن دهشتهم إزاء التغيير الكامل والمفاجيء في موقف الحكومة . وقال احد كبار الدبلوماسيين القد قلنا دائما اننا لا نعتقد بجدوى الجزاءات ، ولكننا حاولنا ألا نكون معزولين عن القارة" .

فهل لي حاجة بأن أقول ماهو أكثر من ذلك ؟

السيد الأمين (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نظرا لاننا وصلنا الى ساعة متأخرة فإنني سأكون موجزا للغاية . إن الانباء التي تقول إن ايران تبيع النفط الى جنوب افريقيا ليس مصدرها العراق . وهي ليست ادعاءات في حقيقة الامر ، بل هي حقائق وردت في تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا الذي نشر في وثيقة الامم المتحدة A/42/45 ، ص ٨٠ ، الفقرة ٣١ . أما الانباء الأخرى فقد وردت في نشرة الانباء المعلنه "حظر النفط ضد جنوب افريقيا" . ولديّ نسخ كثيرة من العدد الأخير من هذه النشرة الصادر في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ، وأنا على استعداد لإعطاء نسخة لأي ممثل يطلبها بما في ذلك ممثل ايران إذا شاء . وهذا يثبت ان ايران تتعامل مع جنوب افريقيا وتبيع لها النفط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية . وأرجو أن أذكره بأن الكلمة الثانية في ممارسة حق الرد محددة بخمس دقائق .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : أرحب بما قاله على التو زميلي ممثل غانا عن الطابع الذي تتسم به مناقشاتنا لأن هذا يسمح لي بأن أعتقد الآن أن ما كان يقوله لم يكن هجوما . واسمحوا لي بأن أشير الى ما قلته من قبل من أنه لو كانت الرسومات الهندسية من النوع الذي ذكره قد وصلت الى جنسوب افريقيا فإن ذلك سيمثل بالفعل انتهاكا لحظر الاسلحة ، ولا يمكنني أن استخلص من

الحقيقة التي مؤداها ان اجراءات التحقيق في هذه المسألة قد اتخذت فعلا في بلندي إلا القول بأن السلطات المختصة بمراقبة الامتثال لحظر الاسلحة تشاطر هذا الرأي . ولا أود الآن التعليق بأي شئ آخر في هذا الموضوع حتى تستكمل هذه التحقيقات . وكما قلت فإننا سنبلغ عندئذ النتيجة الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري والى زميلنا ممثل غانا .

ولعل زميلنا الموقر يتفهم أن هناك فرق بين القول بأن هذه الاشياء قد تم توصيلها بعلم الحكومة والقول بأن هذه الشركات مملوكة جزئيا للدولة ، لأن هذه الشركات تدار وتسير امورها بالكامل كشركات للقطاع الخاص . والحكومة لا تسيطر أمور هذه الشركات بنفسها . لذا فإن الايحاء بأن الحكومة علمت بذلك أمر يتجاوز الحقيقة . وقد أردت أن أصحح هذا الانطباع ، وآمل أن يقبل السفير الموقر هذا التوضيح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل كوت

ديفوار ليلقي كلمته الثانية في ممارسة حق الرد وهي محددة بخمس دقائق .

السيد إيسي (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا أظن أنني

سأحتاج الى الدقائق الخمس لأنه ليس هناك خلاف في الحقيقة بين شقيقي ممثل غانا وبينني . فالمسألة هي مجرد مسألة تقديرية ، فنحن جميعا نناضل لبلوغ غاية واحدة ، ألا وهي استئصال شأفة الفصل العنصري . إن كوت ديفوار كما قلت ليس لديها شيء تخفيه . وليس لديها ممثلون للخطوط الجوية لجنوب افريقيا ، وليس بينها وبين جنوب افريقيا أي روابط اقتصادية ، وبالتالي ليس هناك أي هدف خفي . وقد أثيرت مسألة التضامن ، وأود أن اتساءل أي نوع من التضامن تود تقديمه من أجل النضال في كل هذه القرارات . وبمنتهى البساطة نحن نريد تقديم تضامن فعال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية ايران الاسلامية ليلقي كلمته الثانية في ممارسة حق الرد ، وهي محددة بخمس دقائق .

السيد الحسيني (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في مناسبات مختلفة ، رد وفد بلدي على ممثل العراق . ويأسف وفد بلدي لان ممثل النظام العراقي المهزوم لا يزال يصر على محاولته لتحويل أنظار الجمعية العامة عن القضية البالغة الأهمية لنضال الشعب في جنوب افريقيا . إن الممثل العراقي قد ساق لغرض واحد ، يتصل بالمصالح الذاتية والاعتبارات الانانية ادعاءات لا أساس لها من الصحة مسيئا استعمال الوقت القيم الذي خص لشعب جنوب افريقيا وللنضال الذي يخوضه اشقاؤنا في جنوب افريقيا . إن الممثل العراقي يسيء استخدام هذا الوقت ، وتلك حقيقة مؤسفة ولن يطيل وفد بلدي أكثر من ذلك في هذه المسألة . وأخيرا أود أن أؤكد أن جمهورية ايران الإسلامية كانت دائما ولا تزال في طبيعة المؤيدين المخلصين لنضال الشعب في جنوب افريقيا من أجل القضاء على نظام الفصل العنصري .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل غانا ليلقي

كلمته الثانية في ممارسة حق الرد ، وهي محددة بخمس دقائق .

السيد غبیهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سأحاول أن أمارس

حقي في الرد على وفدين في خمس دقائق . أولا ، أشكر زميلي ممثل جمهورية المانيا الاتحادية بكل اخلاص على صراحته التي رد بها على اسئلتنا . ثانيا ، أود أن أقول له ، لو كان هذا يريحه بأي حال ، انني لست وحدي في الاعتقاد بأن حكومة جمهورية المانيا الاتحادية كان يتعين عليها أن تعلم عن بيع الرسومات الهندسية الى جنوب افريقيا . اسمحوا لي بأن اقتبس مما نشرته صحيفة جوهانسبرغ سيتزان الصادرة في ١٢ آذار/مارس من العام الماضي نقلا عن ممثلها في بون .

"وفي مؤتمر صحفي عقد في بون ، قال زعيم المعارضة هانز يوخين فوغل إنه إذا لم تتمكن الحكومة الاتحادية من اثبات أنها لم تتورط في الصفقة المزعومة ، سيطلب الديمقراطيون الاشتراكيون تشكيل لجنة تحقيق خاصة . وقال مستر فوغل للصحفيين ، 'يبدو لي بعيد الاحتمال أن تقوم أي شركة تمتلك فيها الحكومة نسبة ٧٥ في المائة من الأسهم بعمل أي شيء بدون إشارة من القيادة السياسية بأن كل شيء على مايرام' ، ثم قال ، 'وهذا يجعلنا نبدو مرة أخرى وكأننا الحليف الأخير لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا' " .

لقد سبق أن قلت إن الشخص الذي أبدى تلك الملاحظة منذ أكثر من عام عضو بالبرلمان في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وعلاوة على ذلك ، افتتح أمر هذه المسألة برمتها منذ عام مضى . وكل ما أطلب هو أن يبذل زملائي من جمهورية ألمانيا الاتحادية قصارى جهدهم من أجل التعجيل ببدء التحقيقات وتيسير اجراءاتها حتى لا يتكرر ذلك في المستقبل .

ثانيا ، فيما يتعلق بحق الرد الذي يتمتع به شقيقي ممثل كوت ديفوار ، أود أن أقول فقط إنني أمل أن يدرك أيضا المشاغل المشروعة لحكومة بلادي عندما تقرر حكومة بلاده توفير التسهيلات لحكومة ذات سجل حافل في مجال الاغتيالات السياسية وقصف الابرياء من الرجال والنساء والأطفال وزعزعة استقرار البلدان الافريقية الشقيقة . فمطالبتنا بالسكوت يعتبر تنكرا لنا .

وأنا لا أختلف معه حول الدور القيادي الذي قررت أن تطلع به حكومة بلادي في هذه المسألة . ولكن الشيء الملفت للنظر هو أن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي قررت أن تمارس هي ذلك الدور القيادي عن طريق حرمان نظام جنوب افريقيا من كل تعاون أو تسهيلات . فإذا كان يرى غير ذلك ، فهذا من حق حكومة بلاده ، إلا أن هذا يتعارض مع ملامة وهدف نضالنا المشترك وهو مكافحة أبشع جريمة ترتكب ضد البشرية في هذا القرن . أعني بذلك نظام الفصل العنصري .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل العراق

لممارسة حقه في الرد للمرة الثانية .

السيد الأمين (العراق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لن يستطيع

ممثل ايران أن يرفض ببساطة الحقائق التي ذكرتها سابقا . إذا كان النظام الإيراني يؤيد حقا نضال الشعب الأسود في جنوب افريقيا ، فينبغي أن يوقف جميع علاقاته ومعاملاته مع جنوب افريقيا واسرائيل . وينبغي أن يتوقف عن مقايضة النفط الإيراني الحصول على الأسلحة من جنوب افريقيا واسرائيل . وإذا كانوا حقا صادقين فيما ذكروه ، فينبغي أن يوقفوا أيضا الحرب العدوانية ضد العراق ، العراق الذي يؤيد الكفاح في جنوب افريقيا ، وأن يحولوا طاقاتهم صوب نضال الشعب الافريقي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

جمهورية إيران الإسلامية الذي طلب الكلمة في نقطة نظامية .

السيد الحسيني (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أعتقد أن العبارة الأخيرة التي ذكرها ممثل العراق الآن في بيانه لا تتصل بالنقطة قيد المناقشة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد

اختتمت نظرها في البند ٣٣ من جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٤٥